گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 4, No. 3, pp. 669–692, December-2016
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 2518-5128
journals.uoz.edu.krd

صدى ثورة ايلول الكوردية في صحيفة فايننشال تايمز (The Financial Times) البريطانية 1963–1975

شيرزاد زكريا محمد
فاكلتي التربية، جامعة زاخو، إقليم كوردستان – العراق.

https://doi.org/10.26436/2016.4.3.303

الخلاصة:

أولت الصحافة البريطانية اهتماماً واضحاً بتطورات الأوضاع السياسية في كوردستان– العراق بعد اندلا ع ثورة أيلول سنة 1961، ومن أبرز هذه الصحف فايننشال تايمز (The Financial Times)، وعلى الرغم من ان اهتمامات الصحيفة تتركز بصورة أساسية على النواحي الإقتصادية، الا انها خصصت العديد من التقارير والمقالات عن كوردستان وثورتها. وقد تنوعت المصادر التي استقت منها الصحيفة أخبارها، إلّا انه وفي أغلب الحالات فإن مراسلي الصحيفة في بيروت وأنقرة وطهران وفي منطقة الشرق الأوسط، كانوا يزودونها بالتقارير، كما ان أحد مراسليها زار كوردستان والعراق، وبعث تقاريره من أرض الواقع. الا انه يُلاحظ بان الصحيفة لم تتطرق الى الثورة الكوردية حتى سنة 1963، وبعد استئناف القتال في كوردستان في 10 حزيران 1963، بدأت الصحيفة بالكتابة عن الكورد، ومع ذلك ظل الإهتمام محدوداً ودون مستوى الأحداث حتى سنة 1974، اذ غطى مراسلو الصحيفة أخبار الثورة في هذه المرحلة بصورة أوسع. وقد اتسمت التقارير التي نشرتها الصحيفة بغزارة المعلومات وثرائها، ووفقاً لذلك تعد الصحيفة مصدراً هاماً لدراسة ثورة أيلول في كوردستان.

الكلمات الدالة: *ثورة أيلول، صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، ثورة تموز 1958، البارزاني*

التمهيد:

تعد صحيفة فايننشال تايمز (The Financial Times) من الصحف البريطانية العريقة، إذ صدر العدد الأول منها في التاسع من كانون الثاني 1888، من قبل كل من جيمس شريدن وهوراتيو بتملي (James Sheridan& Horatio Bottomely)، وصدرت كصحيفة يومية مطبوعة. إتحدت في سنة 1945 مع صحيفة ذي وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal)، تولي الصحيفة اهتماماً بالشؤون الإقتصادية والمالية بالدرجة الأساس على مستوى العالم، كما تولي إهتماماً بأبرز الأحداث الدولية وتحليلها[1].

تعد ثورة 14 تموز 1958 انعطافة تاريخية في تاريخ العراق المعاصر، إذ أقدمت الحكومة الجديدة على إتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان حقوق الكورد في ظل الحكم الجمهوري كنص الدستور العراقي المؤقت في 27 تموز 1958 على شراكة العرب والكورد في البلاد، فضلاً عن خطوات أخرى، الّا انه وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على قيام الثورة، لم يف نظام عبدالكريم قاسم (1958– 1963) بوعوده التي وعد بها الشعب الكوردي لضمان حقوقه القومية المشروعة[2]، عندئذ صرح رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني ملا مصطفى البارزاني (1903– 1979) تصريحاً خطيراً وضع من خلاله عبد الكريم قاسم على المحك لبيان مدى جديته في تنفيذ وعوده الخاصة بالكورد، جاء في التصريح ما نصه: "...**سوف نتخذ كافة الإجراءات اللازمة التي هي في صالح الأكراد فيما إذا لم يف رئيس الوزراء بوعده...**"[3]. المهم في الأمر ان الحكومة العراقية لم تستجب لمطالب الكورد، الأمر الذي ادى الى اندلا ع الثورة الكوردية في 11 ايلول 1961 واستمرت طيلة حكم عبدالكريم قاسم[4]. ومن الجدير بالذكر هنا ان صحيفة

فايننشال تايمز لم تتطرق الى الثورة الكوردية بعد اندلاعها وحتى سقوط نظام عبدالكريم قاسم.

أولاً: أصداء الثورة الكوردية في الصحيفة 1963 – 1970

ادى تدهور الأوضاع السياسية في العراق الى تفاقم مشاكل حكومة عبد الكريم قاسم، وساهمت هذه الأوضاع المضطربة الى نجاح الائتلاف البعثي– الناصري [نسبة إلى الرئيس المصري جمال عبدالناصر] في الاستيلاء على السلطة في الثامن من شباط 1963 وانهاء حكم عبد الكريم قاسم، واصبحت السلطة الحقيقية في البلاد، وبعد نجاح الانقلاب بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، الذي صار مصدراً للسلطات بما في ذلك اصدار القوانين وتعيين واقالة الوزراء، وشكل البعثيون اغلبية اعضاء المجلس[5]. إستبشر الكورد بقيام الإنقلاب ودخلت القيادة الكوردية في مفاوضات مع قادة الإنقلاب، بهدف ضمان الحقوق القومية للكورد، الا انه وبعد نحو اربعة أشهر من المفاوضات لم تُقدم الحكومة العراقية على اية خطوة عملية لحل القضية الكوردية بصورة سلمية، وفي وقت كان الكورد ينتظرون خطوات جادة من الحكومة بخصوص منحهم حكماً ذاتياً، ألقت الحكومة في 10 حزيران 1963 بياناً على الشعب ايذاناً ببدء الحملة العسكرية ضد الكورد[6].

أولت صحيفة (فايننشال تايمز) إهتماماً بتطورات الأوضاع في كوردستان بعد فشل المفاوضات التي دارت بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة العراقية، إذ نشرت في 11 حزيران 1963 خبر استئناف الحرب ضد الكورد في جبال "شمال الوطن"، وذكرت بأن مجلس قيادة الثورة العراقي وفي الوقت الذي كانت المفاوضات جارية في بغداد، أذاع بياناً في 10 حزيران جاء فيه: ان القوات العراقية ستقوم بتطهير المناطق الخاضعة لسيطرة البارزاني شمال الوطن، واتهم البيان الكورد بانهم كانوا المبادرين بالهجوم على القوات الحكومية. وهدَّد البيان سكان مدينة السليمانية واطرافها بعدم ايواء "المتمردين"، وان اي قرية او بلدة تحتضن "المتمردين" سيتم قصفها. وأضاف البيان بان الكورد يأوون "الشيوعيين المجرمين" المطلوبين للحكومة. وأمهلت الحكومة "المتمردين الكورد" مهلة (24) ساعة من اجل إلقاء السلاح، او تحمل النتائج التي تترتب على ذلك. ونقلت الصحيفة كذلك إعلان الحاكم العسكري العام للمنطقة الشمالية العميد الركن سعيد فتحي الصقلي [تذكر الصحيفة خطأً رئيس اركان الجيش العراقي محمد فتحي الصقلي] بعض مناطق كوردستان مناطق محرمة، وخاصة مناطق تواجد النفط في الموصل مثل عين زالة والتي تعمل فيها شركة النفط الوطنية[7].

ومن جهة اخرى، فقد نقلت الصحيفة في اليوم ذاته خبر مغادرة مبعوث الثورة الكوردية جلال الطالباني القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة بعد بقائه فيها لمدة اسبوعين، وذلك لإجراء مباحثات مع حكومة القاهرة لطلب المساعدة، لضمان حقوق الكورد في الدولة الفيدرالية العربية (وحدة عربية ثلاثية) التي كانت الاستعدادات جارية لتشكيلها، وكان الطالباني يأمل بإستئناف المفاوضات مع الحكومة العراقية والإستجابة لمطلب الحكم الذاتي للكورد[8].

تغيب الصحيفة عن نقل أخبار الثورة الكوردية، خلال بقية سنة 1963 ولغاية 22 نيسان 1964 على الرغم من التطورات التي شهدتها، فقد توصل الكورد والحكومة الى إتفاقٍ على وقف إطلاق النار بموجب بيان10 شباط 1964، وتوقف القتال بين الجانبين حتى استئنافه مرة اخرى في الثاني من نيسان 1965[9]، وفي 22 نيسان 1965 عادت الصحيفة لتنقل أخباراً عن الثورة الكوردية، إذ ذكرت في تقرير من بيروت بان هناك اخباراً عن وجود قتال متقطع بين القوات العراقية وقوات "العشائر الكوردية"، والذي استمر ثلاثة اسابيع في جبال شمال العراق، وهذه هي المرة الاولى التي يندلع فيها القتال منذ أن اعلنت حكومة الرئيس عبدالسلام محمد عارف (8شباط 1963- 13 نيسان 1966) الهدنة في شباط من العام الماضي[10].

تولى الرئيس عبدالرحمن محمد عارف رئاسة جمهورية العراق في 16 نيسان 1966، وكان عبدالرحمن البزاز(21 ايلول 1965-6 اب 1966) يشغل منصب رئيس الوزراء، استمر القتال في كوردستان بعد تولي الرئيس الجديد الحكم، الا ان القوات العراقية تعرضت للهزيمة في معركة هندرين في ايار 1966، الأمر الذي دفع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الى

فتح باب المفاوضات من جديد مع قيادة الثورة الكوردية[11].

ذكرت الصحيفة في 27 حزيران 1966، في تقرير لمراسلها في بيروت عن دخول الكورد في محادثات سلام مع الحكومة العراقية، وأكد التقرير ان القتال قد توقف بين الطرفين في شمال العراق، وان وفداً مكوناً من اربعة اشخاص يمثل قائد "التمرد" الكوردي ملا مصطفى البارزاني هو في بغداد حالياً لإجراء المفاوضات[12]. ومع ذلك فان الجيش العراقي في حالة تأهب قصوى، وكذلك نفس الأمر بالنسبة "للمتمردين" الكورد فهم مازالوا محافظين على مواقعهم، ولكن اطلاق النار قد توقف بين الطرفين[13].

وذكر مراسل الصحيفة بان الوفد الكوردي كان قد بدأ الإتصالات في الاسبوع الماضي عن طريق الرسائل المتبادلة بين القائد الكوردي البارزاني والرئيس عبدالرحمن محمد عارف ورئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز. وقد أكد الرئيس عارف بانه سيتم ضمان الحقوق الكوردية في الدستور الدائم للعراق والذي سيقره المجلس الوطني (البرلمان) بعد تشكيله العام القادم، ووعد الرئيس بإعادة بناء وتطوير المناطق الشمالية. وأشار بان الحكومة ستحافظ على اللغة والثقافة الكوردية، فضلاً عن ان الكورد سيشاركون في الانتخابات القادمة لإنتخاب ممثليهم في المجلس الوطني، وأضاف بان التشكيلة الحكومية القادمة ستضم وزراء كورد، علماً ان وزارة البزاز لم تكن تضم أي كوردي. وقد أكد مراسل الصحيفة بان المراقبين يتوقعون التوصل لإتفاق بين الطرفين، لان الجانبين مرهقان من حرب دامت خمسة سنوات، كما انه يوجد جو من الثقة المتبادلة نجح البزاز في ايجادها[14].

وإثر اعلان بيان البزاز في 29 حزيران 1966، كتبت الصحيفة في الأول من تموز 1966، تقريراً عن الاتفاقية الكوردية مع الحكومة، ومما جاء فيه، بان البارزاني ارسل رسالة لرئيس الوزراء البزاز قبل ساعتين من اعلان البيان الحكومي في التلفزيون، مبدياً فيها موافقته على نقاط البيان. وأكد التقرير بان البيان هو ضمان للحكم الذاتي للكورد، وانه اعترف بان العراق يتكون من القوميتين العربية والكوردية، كما اعترف بحق الكورد في اللامركزية الادارية، وبموجبه سيكون للمناطق الكوردية مجالس منتخبة، لإدارة التعليم والصحة والبلديات والخدمات المدنية، وان الموظفين في هذه المناطق سيكونون من الكورد ما لم يحتاجوا الى خبرات الموظفين من خارج كوردستان. وان الكورد سيشاركون في الانتخابات القادمة، وسيتم تمثيلهم بنسبة تتوافق مع عددهم في كل من البرلمان والحكومة وفي سلك الخدمة المدنية والسلك الدبلوماسي، وكذلك القضاء وفي صفوف الجيش. وأعلن البيان عفواً عن الجنود والشرطة الكورد الذين انضموا للثورة، وأعطت لهم مدة شهرين للالتحاق بواجباتهم. وذكرت الصحيفة بان التنازل الرئيس الذي سيقدمه الكورد هو حل الجيش الثوري الكوردي المتكون من (15) ألف مقاتل[15]. يبدو ان الصحيفة لم تكن دقيقة في نقل الأخبار، لأن قيادة الثورة الكوردية لم توافق على حل قوات البيشمركة، او تسليم الأسلحة الثقيلة للحكومة[16].

وعرضت الصحيفة في تقريرها أبرز المعوقات التي يمكن ان تعرقل تطبيق البيان، فقد ذكرت بانه يوجد خلاف بين الحكومة والكورد بشأن تحديد عدد السكان الكورد في العراق، اذ تم اجراء تعداد سكاني في العراق سنة 1965، جاء فيه ان عدد سكان العراق بما فيهم الكورد يبلغ نحو (8) ملايين، الا انه وبسبب الحرب التي كانت قائمة في كوردستان، فلم يجر التعداد السكاني في المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، وعليه قدَّرت الحكومة عدد الكورد بنحو (800) ألف، فيما يؤكد الكورد بان عددهم لا يقل عن مليون ونصف نسمة[17]. لقد كان معرفة العدد الحقيقي للكورد في العراق والمناطق التي يتواجدون فيها مهماً، لانه سيتم بموجبه تحديد مناطق اللامركزية الادارية، وكذلك نسبة تمثيل الكورد في المجلس الوطني والحكومة.

وأشارت الصحيفة في ختام تقريرها الى أمر هام، تمثل في مدى إمكانية تطبيق البيان من أساسه، فقد ذكرت: "...**ان هناك الكثير ممن يشكون بفرص نجاح بيان البزاز، لانهم يعتقدون ان فرص النجاح او الفشل تعتمد على البزاز نفسه، وهل سيبقى البزاز طويلاً في منصبه ليحصد ما زرعه. فالتقارير القادمة من بغداد تشير الى ان بعض القطعات العسكرية معارضة للإستقرار والسلام، وخاصة تلك القوة التي يقودها قائد الفرقة الثانية اللواء ابراهيم فيصل الانصاري، والتي تعد القوة الرئيسة للجيش العراقي التي**

تحارب الكورد، وان بعض القادة العسكريين يعتقدون بان التمرد الكوردي لا يمكن حله والقضاء عليه الا بإستخدام القوة العسكرية، وان السلام لا يفيد مع الكورد..."[18].

وفي واقع الأمر فقد كانت الصحيفة صائبة فيما طرحته، اذ اضطر رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز وتحت ضغط العسكريين الى تقديم استقالته في 6 آب 1966، وتولى رئاسة الوزراء اللواء ناجي طالب (9 آب 1966- 3 ايار 1967)[19].

اتسمت الاوضاع السياسية في العراق في عهد الرئيس عبدالرحمن محمد عارف (1966-1968) بالضعف وعدم الاستقرار، ونتيجة لذلك قام انقلاب عسكري في 17 تموز 1968، وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي وحلفاؤه القوميون العرب الحكم، ودخلت الحركة القومية الكوردية مرحلة جديدة. وعقب نجاح الانقلاب اكّد الانقلابيون التزامهم بحل القضية الكوردية سلمياً، واقدموا على اصدار مجموعة من القرارات، في محاولة منهم لتهدئة الكورد وكسب دعم الثورة الكوردية لانقلابهم، وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة لبعض الخطوات التي كانت تسعى من ورائها لإطمئنان الكورد في سياستها، الا انهم لم يكونوا صادقين في وعودهم، الأمر الذي أدى الى تدهور العلاقات بين الطرفين، واندلاع القتال مرة اخرى في آذار 1969[20].

إثر اندلاع القتال في كوردستان، خططت قيادة الثورة الكوردية لضرب منشآت النفط في كركوك، لأنها رأت فيها ماكنة تُمول الحرب ضد الشعب الكوردي. وأوكلت مهمة قيادة العملية الى محمد محمود عبد الرحمن المعروف بإسم (سامي عبدالرحمن)[21]. نُفذت العملية بنجاح في ليلة 2/1 آذار 1969، وكان الهدف من هذه العملية إحداث تأثير معنوي أكثر من ايقاع أضرار مادية، وكانت الرسالة واضحة بأن يد الثورة الكوردية تستطيع ان تطال أهم مصدر اقتصادي حيوي يُعتمد عليه، خاصة ان امواله تُستخدم لمحاربة الشعب الكوردي[22].

نشرت الصحيفة في الخامس من آذار 1969 تقريراً لمراسلها من بيروت، جاء فيه: ان هناك اشارات بان الكورد هم المسؤولون عن تفجير أنابيب نقل النفط، وان انتاج شركة النفط العراقية قد انخفض بعد ان تعرضت منشآتها في كركوك شمال العراق الى عمل تخريبي. ونقلت الصحيفة التصريحات التي أدلى بها المتحدث بإسم شركتي (British Petroleom) و(Royal Duch Shell) في 4 آذار 1969، واللتين كانتا تمتلكان حصة (47%) من شركة النفط العراقية، مؤكداً بانه تم قصف منشآت الشركة بقذائف من قبل مجهولين في ليلة الأول من آذار، وتم اخماد الحرائق صباح اليوم التالي من دون حدوث ضحايا. وشكر المتحدث بإسم الشركتين الحكومة العراقية على المساعدة التي قدمتها لإخماد الحرائق، الا ان الحكومة العراقية لم تتحدث عن الهجوم لحد الآن —حسب ما جاء في تقرير المراسل-[23].

وأضاف المراسل في تقريره بان مصادر موثوقة أكدت له، بان الهجوم بالقذائف قد تم من قبل "المتمردين" الكورد وانهم يقفون وراء الهجوم، لأن الكورد والحكومة هم فقط من يمتلكون تلك الأسلحة. ولأن "المتمردين" الكورد سبق وأن هدّدوا بضرب المنشآت النفطية لشركة النفط العراقية، اذا استأنفت الحكومة هجماتها عليهم[24]. وقد ذكرت الصحيفة في عددها الصادر يوم 21 أيار 1969 بأن الكورد أعلنوا عن مسؤوليتهم عن الهجمات التي تم شنها على المنشآت النفطية في كركوك آذار الماضي، وان ذلك تم بأمر قائد المجلس الثوري الكوردي [المكتب التنفيذي][25] ملا مصطفى البارزاني، وان الهجوم هو بداية انذار للجيش العراقي[26].

وجاء في تقرير المراسل الذي نُشر يوم الخامس من آذار، بان "العشائر الكوردية" التي يقودها القائد "المتطرف" ملا مصطفى البارزاني يناهضون نظام حكم حزب البعث الذي تولى الحكم في تموز الماضي، وان الكورد بدأوا "تمردهم" بقيادة البارزاني سنة 1961، وانهم يقاتلون من اجل تحقيق مطالبهم المتمثلة بالحصول على حكم ذاتي لمناطقهم التي يشكلون فيها الأغلبية في شمال العراق. وأضاف بانه تم التوصل لهدنة في شمال العراق في حزيران 1966، وحسب هذه الاتفاقية فإنه تم منح الكورد درجة من الحكم الذاتي في اطار وحدة الدولة العراقية، وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية الحالية قد اعلنت موافقتها على

بنود الاتفاقية، الا ان الكورد يقولون بان الحكومة لم تتخذ أي خطوة عملية لتطبيقها[27].

تطرقت الصحيفة في عددها الصادر يوم 21 ايار 1969 الى تأثير الحرب في كوردستان على موقف الحكومة العراقية من صراع الدول العربية مع اسرائيل، إذ جاء في تقرير مراسل الصحيفة في بيروت، والذي كان بعنوان: (الكورد يُضعفون دور العراق في المواجهة العربية)، بانه في الوقت الذي تزداد التوقعات بقرب مواجهة جديدة بين الدول العربية واسرائيل، وما يُشكله العراق من ثقل في هذا الصراع، فإن المجلس الثوري [المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة] والذي يتكون من تسعة أشخاص بقيادة ملا مصطفى البارزاني قد قرر القتال، حتى إزالة النظام الحالي ومجيء نظام جديد يُلبي مطالب الكورد. وأكد المراسل في تقريره بانه وحسب أقوال المسافرين العراقيين الواصلين من بغداد الى بيروت، فإن الكورد "المتمردين" بقيادة البارزاني هم من بدأوا الهجوم منذ ثلاثة أشهر، ويحاولون طرد القطعات العسكرية العراقية. ونتيجة لذلك فقد اضطرت الحكومة العراقية الى ارسال تعزيزات عسكرية الى المنطقة الشمالية لدعم الفرقة العسكرية الوحيدة المتبقية في المناطق الكوردية. وأضاف المراسل بان الكورد يطالبون بالحكم الذاتي في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية، ويقدر الكورد عددهم في العراق بنحو مليون ونصف نسمة. وذكر المراسل بإن الكورد يحتفظون بعلاقات جيدة وصداقة مع ايران المجاورة، وان البعض يعتقدون ان معظم اسلحتهم تأتي من ايران لا سيما الرشاشات المضادة للطائرات [28].

علَّقت مجلة (**دەنگی پێشمەرگە**- صوت البيشمركة) – الناطقة باسم لجنة التوجيه والبث في ثورة كوردستان-، على هذا الخبر قائلة: "...**لم نكن ابداً البادئين بالقتال، بل من الواضح ان الحكومة العراقية لا تريد التعاون مع العرب بشكل فعال ضد اسرائيل، والا فانها كانت ستحل القضية الكوردية سلمياً وليس عسكرياً**..."[29].

تابعت الصحيفة تطورات العلاقات بين الحكومة العراقية والكورد، ففي 24 أيار 1969 ذكر مراسل الصحيفة في بيروت بأن النظام العراقي قدَّم عرض سلام "للمتطرفين" الكورد في شمال البلاد، وانها وعدت بإصدار قانون جديد في الأيام المقبلة، يُعطي للكورد حكومة محلية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية. وأضاف المراسل بان عضو مجلس قيادة الثورة في العراق وقائد حامية بغداد العميد سعدون غيدان يزور حالياً شمال العراق، وان الغرض من هذه الزيارة حسب مصادر موثوقة هو لإجراء مباحثات مع ممثلي "المتمردين"[30]. لم تتطرق الصحيفة فيما بعد الى تطورات الأوضاع في كوردستان على الرغم من استمرار القتال، الى ان تم التوصل الى اتفاقية 11 آذار 1970، فعادت الصحيفة لتتابع الوضع من جديد.

ثانياً: موقف الصحيفة من التطورات السياسية في كوردستان– العراق 1970 – 1974

شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 1969 اعادة استئناف المباحثات بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة العراقية، وبعد سلسلة اجتماعات توصل الطرفان الى اتفاقية أعلنتها الحكومة العراقية بإسم (بيان 11 آذار 1970)[31].

تابعت الصحيفة تطورات القضية الكوردية في العراق، لا سيما بعد اعلان بيان 11 آذار، إذ ذكر مراسلها في بيروت في 12 آذار 1970 بان الحكومة العراقية أعلنت بياناً ستمنح بموجبه الحكم الذاتي لمليون ونصف مليون كوردي، وبذلك سيتم انهاء تسع سنوات من الحرب، وان البيان تضمن بنداً بضمان حقوق الكورد في الدستور الجديد، وان العراق يتكون من قوميتين رئيستين هما العرب والكورد، كما تضمن اقامة ادارة كوردية موحدة في اراضيهم[32].

ونقلت الصحيفة ردود فعل المسؤولين العراقيين على البيان، اذ ذكرت بأن رئيس الجمهورية احمد حسن البكر (17 تموز 1968- 16 تموز 1979) عدَّ هذا اليوم "**صفحة جديدة في تاريخ العراق**"، وأكد: "...**من الآن فصاعداً سيتحد العرب والكورد في العراق لقتال العدو المشترك متمثلاً بإسرائيل والقوى الامبريالية**..."، كما ان الرئيس البكر اعلن يوم 12 آذار عطلة وطنية رسمية لكي يحتفل الشعب بالمناسبة. ونقلت الصحيفة تصريحاً لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين (تولى رئاسة الجمهورية في العراق 17 تموز 1979- 9 نيسان 2003)، أكد فيه: "...**ان هذه الاتفاقية ليست مجرد هدنة أو وقف لإطلاق النار، بل انها تؤسس**

لأخوة عربية– كوردية دائمة...". وذكرت الصحيفة بان الاذاعة العراقية اعلنت ان اتفاقية الكورد مع الحكومة العراقية، هي من الانجازات الكبرى في العراق والعالم العربي في السنوات العشر الأخيرة. أما بخصوص رد الفعل الكوردي على البيان، ذكرت الصحيفة بانه على الرغم من عدم وجود أي تأكيد للإتفاقية من قبل ملا مصطفى البارزاني وقيادته في رواندوز حتى الآن، الا ان مصادر كوردية في لندن أكدت التوصل الى الاتفاقية، والتي سيمنح بموجبها ولأول مرة الحكم الذاتي للكورد في العراق[33].

وفي معرض تعليقها على الإتفاقية، ذكرت الصحيفة: "...**ان هذه الاتفاقية ستُخلص الجيش العراقي من الجبهة الكوردية وسيتفرغ لإيران واسرائيل، وان هذه الاتفاقية حرمت النظام الايراني من حليف سابق وهو البارزاني، والتي سبق وان قدّمت له في السابق مساعدات عسكرية... وان الاتفاقية الجديدة منحت الكورد حقوقاً أكثر مما حصلوا عليه بموجب بيان البزاز في حزيران 1966، فلأول مرة في التاريخ يحصل الكورد على الحكم الذاتي في دولة تحكم بلادهم...**"[34].

وفي عددها الصادر يوم 13 آذار 1970نشرت الصحيفة تقريراً لمراسلها في بيروت، بعنوان: (ان الكورد قد حصلوا على حقوقهم)، أعتمد المراسل في تقريره على أقوال المسافرين الواصلين الى بيروت من بغداد، إذ ذكروا بإن القوات العراقية بدأت بالإنسحاب من مناطق شمال العراق بعد الاتفاق بين الحكومة و"المتمردين" الكورد بقيادة ملا مصطفى البارزاني. وان هذا الانسحاب يتم من دون تغطية اعلامية، وستشمل سحب نحو (35) ألف جندي من هذه المناطق،كما أكدوا بان تواجد الجيش العراقي في شمال العراق سيبقى بصورة رمزية، وستقوم قوات أمنية بحماية المنشآت النفطية في كركوك. وأكد المراسل في تقريره بان خطوات الحكومة العراقية هذه تأتي بعد حرب خلَّفت آلاف الضحايا من الطرفين، وكلفت خزينة الدولة أكثر من مليار جنيه استرليني[35].

ومن جهة أخرى، فقد نقل مراسل الصحيفة عن المسافرين قولهم، بانه سيتم إعادة تنظيم قوات البيشمركة البالغة عددها نحو (12) ألف، وسيتم تحويلهم الى قوات لحرس الحدود. كما ان الحكومة ستقوم بحل قوات فرسان صلاح الدين الأيوبي[36] المعارضة للبارزاني، وهي بقيادة جلال الطالباني وسيتم طرده[37]، وأكد المسافرون ان الحكومة كانت تدفع نحو (50) ألف جنيه استرليني لهذه القوات مقابل قتالها البارزاني[38].

وحسب المعلومات التي حصل عليها مراسل الصحيفة، فان الحكومة العراقية قامت بإرسال رسالة الى الامم المتحدة، تطلب فيها ارسال خبير إحصاء للمساعدة في إجراء تعداد سكاني، في المناطق التي يقطنها الكورد في شمال العراق[39].

ومن جهة أخرى، فانه وبموجب بيان 11 آذار فان منصب نائب رئيس الجمهورية كان من حصة الكورد، ولهذا كانت هناك توقعات عديدة بشأن المرشح لهذا المنصب، وحسب المعلومات التي حصل عليها المراسل من المسافرين، فانهم كانوا يتوقعون بان ثلاث شخصيات مرشحة لشغل هذا المنصب، وهم كل من: ادريس نجل ملا مصطفى البارزاني، والوزير الكوردي السابق فؤاد عارف، وسكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني محمود عثمان [لم يكن سكرتيراً بل عضواً في المكتب السياسي] والذي قاد فريق التفاوض الكوردي. وأكد المراسل بانه وحسب التقارير فإنه ليس لملا مصطفى البارزاني الرغبة في أن يتولى هو أو احد ابنائه اي منصب رسمي في الدولة، وان محمود عثمان هو المفضل لديه لشغل هذا المنصب[40].

يبدو ان المراسل لم تكن لديه المعلومات الدقيقة عن مرشح الكورد لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، والذي كان سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني حبيب محمد كريم، ولانه كان من الكورد الفيليين الشيعة، فقد رفضته الحكومة العراقية على اعتبار انه من اصول ايرانية. ولم تقدم قيادة الثورة الكوردية مرشحاً آخر لهذا المنصب، فبقي شاغراً حتى انهيار الاتفاقية سنة 1974[41].

واصلت الصحيفة متابعتها لتطورات القضية الكوردية بعد إعلان بيان 11 آذار، فنشرت تقريراً في 16 آذار 1970، حول الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق الكوردي مع الحكومة. إذ ذكرت بانه تم تشكيل لجنة عليا لمراقبة تطبيق وتنفيذ بنود الاتفاقية، وان رئاستها انيطت بوزير العدل [تخطئ الصحيفة

هنا، اذ انه تولى وزارة العدل في 20 تموز 1970] والشيوعي المستقل عزيز شريف، والذي سبق ان توسط بين الحكومة والكورد في فترة المفاوضات[42].

وذكرت الصحيفة بان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين قد أعلن في 15 آذار، ان الحكومة تنوي إنجاز الاتفاقية بشكل أسرع مما يتوقعه الكورد، وان الغرض من ذلك هو تفويت الفرصة على الامبرياليين الذين يحاولون تدمير الاتفاقية، وأكد صدام حسين بانه سيتم قريباً تشريع قانون يضمن تمثيلاً منصفاً للكورد في مؤسسات الدولة[43].

ونقلت الصحيفة تصريحاً أدلى به رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني ملا مصطفى البارزاني لوكالة الأنباء العراقية، وهو أول تصريح له بعد الاتفاقية، إذ أكد بانه سيتم تمثيل الكورد بخمس او ست وزراء في الحكومة الجديدة، وأكد بان حركته لم تكن انفصالية[44].

وبعد أكثر من عام على توقيع اتفاقية 11 آذار 1970، عادت الصحيفة في 26 ايار 1971، الى الكتابة عن المعوقات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقية، وعن تدهور العلاقات بين الكورد والحكومة، ونقلت الصحيفة في تقرير لها بعنوان: (العراق يحاول تجنب القتال ونزع فتيله مع الكورد)، ان اذاعة بغداد ذكرت بأن ممثل مجلس قيادة الثورة في العراق وعضو اللجنة العليا للسلام مرتضى الحديثي قد سافر الى شمال العراق، لإجراء لقاءات مع قائد الكورد ملا مصطفى البارزاني. وذكرت الصحيفة بان المحللين ربطوا هذه الزيارة بالرسالة الشديدة اللهجة التي وجهها البارزاني الى الرئيس احمد حسن البكر، واتهم فيها الحكومة بالتردد في تنفيذ اتفاقية 11 آذار، وانها تتملص من تنفيذ وعودها بخصوص اجراء تعداد سكاني لبيان عدد الكورد في العراق، ولا سيما في مدينة كركوك الغنية بالنفط، وان الحكومة تسعى لكسب الوقت وتعريب كركوك وتخفيض عدد الكورد. واضافت الصحيفة بان الحكومة سخطت من هذه الرسالة من البارزاني، وان الرئيس البكر قال في معرض ردّه على الرسالة ان بمقدور قوات الجيش العراقي الحفاظ على الأمن والنظام. وحسب ما ذكرته الصحيفة فإنه وبعد اللقاء مع الحديثي، عقد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني اجتماعاً طارئاً، وصدر عن الاجتماع بيان أكد المجتمعون فيه بانهم لا يريدون الحرب مع الحكومة، بل يسعون لحل المشاكل بشكل سلمي[45].

ثالثاً: تغطية الصحيفة لإستئناف القتال في كوردستان 1974 – 1975

لم تتمكن الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية خلال مدة الأربعة سنوات التي تم تحديدها بموجب اتفاقية 11 آذار 1970 من حل القضية الكوردية سلمياً في العراق، وبدأت الأمور بين الطرفين تتجه نحو الأسوأ الى ان تجدد القتال مرة اخرى[46].

أولت الصحيفة إهتماماً كبيراً بتطورات القضية الكوردية في العراق في هذه المرحلة، ففي عددها الصادر في 7 آذار 1974 نشرت الجريدة خريطة لكوردستان الكبرى (العراق، تركيا، ايران وسوريا)، ونشرت تقريراً لمراسلها في الشرق الأوسط ريتشارد جونس (Richard Johns) جاء فيه، بعد أربعة أيام ستمر أربعة سنوات على الموعد النهائي لتنفيذ اتفاقية 11 آذار 1970، هذه الاتفاقية التي عقدت لمنح الكورد الحكم الذاتي في عراق موحد. ونقل المراسل خبراً عن الاذاعة العراقية أكدت فيه بان اللجنة العليا للجبهة القومية (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)[47] وفي اجتماع مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، قد وافقت على مشروع للحكم الذاتي للكورد. في الوقت الذي عبَّر فيه الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن قلقه من المشروع الجديد للحكومة، لإن اتفاقية 11 آذار 1970 كانت اتفاقية ميتة، اذ ان الحكومة لم تلتزم بها واستمرت في تعريب القرى الكوردية في غياب التعداد السكاني[48].

وإثر اعلان الحكومة في 11 آذار 1974 بياناً للحكم الذاتي لكوردستان من جانب واحد، نشرت الصحيفة في 13 آذار تقريراً لمراسلها في بيروت احسان الحجازي جاء فيه، ان العراق أصدر انذاراً نهائياً للكورد، وان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين قد أعطى مهلة (15) يوماً، لكي يقبل الكورد خطة الحكومة بشأن الحكم الذاتي للكورد التي اعلن عنها. وفي اجتماع عقد في بغداد يوم 11 آذار أعلن صدام حسين بانه تم ابلاغ الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة البارزاني بشأن الخطة والإنضمام الى الجبهة الوطنية، والتي تتكون

الآن من حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، واعلنت الحكومة بانها سوف لن تتعامل خلال أيام المهلة بصورة عدائية مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وذكر مراسل الصحيفة بان المراقبون يعتقدون بانه اذا رفض البارزاني بعد انقضاء المهلة المحددة خطة الحكومة، فان الأخيرة ستُنهي علاقاتها التي تعود الى سنة 1970 مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وان الحكومة ستعد الحزب غير قانوني، وأكد المراقبون ان انقطاع العلاقات بين الطرفين ستؤدي الى تجدد القتال في شمال البلاد[49].

استمرت الجريدة في متابعة تطورات الوضع في كوردستان، ففي 16 آذار 1974 نشرت الجريدة تقريراً لمراسلها في انقرة متين منير (Matin Munir) جاء فيه: ان الكورد يُحصنون مواقعهم على الحدود التركية، وقد صرح مسؤول تركي رفيع المستوى (لا يذكر اسمه) لمراسل الصحيفة بان الكورد يسيطرون على مسافة تبلغ نحو (207) ميل على الحدود التركية، وان المسلحين الكورد يحاصرون منفذ خابور (إبراهيم الخليل – من الجانب العراقي) الحدودي، وان المقاتلين الكورد يسيطرون على الطريق العام الذي يربط بلاده بالعراق. وقال المسؤول التركي لمراسل الصحيفة بان بلاده تضمن وصول الشاحنات التجارية من تركيا الى بلدان الخليج، وأضاف بان العراق وبسبب نشاطات المسلحين الكورد قام بنقل كمركه ومحطة استقبال المسافرين الى مدينة الموصل التي تبعد نحو (100كم) عن الحدود. هذا وقد أكد المسؤول التركي بان سكان القرى التركية المحاذية للحدود العراقية، قد سمعوا أمس (14 آذار 1974) أصوات الإطلاقات النارية والقذائف، الا ان اليوم كان هادئاً[50].

وقد أكد مراسل الصحيفة بان تركيا متخوفة من تطورات الأوضاع في كوردستان- العراق، وامكانية انعكاس ذلك على كوردستان- تركيا، والتي يعيش فيها نحو خمسة ملايين كوردي في مناطق متخلفة قرب حدود كل من العراق وايران، ولهذا فقد اتخذت تركيا اجراءات وتدابير مشددة على طول حدودها مع العراق. وأشار المراسل الى ان قائد القوات البرية التركية قد توجه في 11 آذار 1974 الى المنطقة الحدودية مع العراق لمراقبة الأحداث عن قرب، وانضم اليه يوم 15 آذار قائد القوة الجوية[51]. وهذا الأمر يؤكد مدى اهتمام القيادة التركية بمجريات وتطورات الأوضاع في كوردستان العراق، خشية تأثيرها على كورد تركيا كذلك.

بعد انقضاء المهلة التي حددتها الحكومة العراقية للكورد بقبول الحكم الذاتي في 25 آذار، نشرت الصحيفة في 28 آذار تقريراً لمراسلها في بيروت، جاء فيه، بان محاولات الحكومة العراقية في التفاوض مع قائد "العشائر" الكوردية قد باءت بالفشل، وان الرئيس العراقي احمد حسن البكر قد اكد في مؤتمر صحافي في بغداد في 26 آذار، بان المدة التي حددتها حكومته للكورد بقبول الحكم الذاتي قد انتهت، الّا ان قادة الكورد مستمرون على مواقفهم برفض خطة الحكومة. وقد اعلن الرئيس البكر عن سلسلة قوانين وخطط لتأسيس مجلس تشريعي كوردي، كما واعلن عن عفو عام لمدة (30) يوماً عن جميع المدنيين والعسكريين الملتحقين بالثورة الكوردية للعودة[52].

أكد مراسل الصحيفة كوين روبرتس (Gwynne Roberts) الذي كان موجوداً في مقر قيادة البيشمركة في كلاله في 27 آذار، بان البيشمركة الذين يمتلكون بطاريات صواريخ مضادة للطائرات، يستعدون للتصدي للهجمات الجوية العراقية، وانهم احكموا سيطرتهم على قمم الجبال، وأضاف بانه يتوقع ان تكون الهجمات الاولى للطائرات العراقية من نوع (ميك- Mig) على منطقة كلاله، لانها المقر الرئيس للثورة الكوردية. وأشار الى ان القرويين الكورد في المناطق الخاضعة للثورة الكوردية بدأوا بأخذ إحتياطاتهم تحسباً لبدء الحرب، فبدأوا بحفر الخنادق والتي لم تكن تبعد سوى بعض الخطوات عن منازلهم، ليحتموا بها من قصف العدو، وذكر المراسل انه في الوقت الذي كان فيه الكبار مشغولين بحفر الخنادق، كان الاطفال يلعبون في تلك الخنادق[53].

وأضاف المراسل قائلاً: "...**اتضح لي خلال تواجدي في المناطق الخاضعة للكورد، بان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يحظى بشعبية كبيرة بين كورد العراق، فأي فرد يستطيع حمل السلاح ينضم الى الحزب، وان هناك مئات من الوافدين الجدد الذين ينتظرون دورهم لتسجيل أسمائهم في صفوف**

البيشمركة... وان الحزب يدعي انه يستطيع تشكيل قوة جديدة مؤلفة من اربعة آلاف شخص خلال فترة قصيرة، وبهذا سيصل عدد مسلحيه الى (43) ألف مقاتل..."[54].

وخلال تواجد مراسل الصحيفة كوين روبرتس في قرية كلاله الخاضعة للثورة الكوردية، نشر تقريراً للصحيفة في 29 آذار 1974 بعنوان (الكورد يحذرون بغداد)، جاء فيه: بان القائد الكوردي ملا مصطفى البارزاني دعا الحكومة الى ضرورة اعادة النظر في سياستها تجاه الكورد، قبل تطبيق برنامجها للحكم الذاتي لكوردستان. كما وأمر بإعلان حالة التأهب في جبال المنطقة الخاضعة لسيطرة مقاتليه، استعداداً للقتال، وأكد المراسل بان المدن الكوردية في شمال العراق تخضع لسيطرة قوات البيشمركة، والذين يتبعون الأوامر الصادرة من قيادتهم[55].

تابعت الصحيفة أخبار المعارك الدائرة في كوردستان، ففي العدد الصادر في 2 نيسان 1974، نشرت الصحيفة مقالاً لمراسلها في انقرة (لم تذكر اسمه) ذكرت فيه بانه وحسب وكالة (خبر التركية)، فإن الكورد قد اعلنوا تحقيق النصر على القوات العراقية، وان الثوار الكورد قد وجهوا ضربة عنيفة والحقوا هزيمة ثقيلة بالجيش العراقي، وذكرت بان (3000) جندي عراقي محاصرون من قبل الكورد، وان هناك قتال ضاري قرب منطقة كلي (مضيق) علي بك، وان المقاتلين الكورد قد حاصروا القوات العراقية في تلك المنطقة، كما ان هناك قتال متقطع قرب كركوك. ونقلت الوكالة التركية أخباراً عن اذاعة صوت كوردستان، جاء فيها بان المئات من الجنود العراقيين قد قتلوا وجرحوا في المعارك في كلي علي بك، فيما لم تُشر الاذاعة الى خسائر الكورد. وقدَّر المراسل عدد المقاتلين الكورد بخمسين ألف مقاتل، وان عدد المقاتلين الكورد ازداد إثر قيام الحكومة بشن هجمات واسعة على جبهتي كركوك والموصل، فقد طلب البارزاني الشبان الكورد ممن بلغ السابعة عشر بالتطوع في صفوف البيشمركة، [56].

نشرت الصحيفة تقريراً لمراسلها في بيروت في التاسع من نيسان 1974، ذكر فيه ان الحكومة العراقية الجديدة ستتحرك لمواجهة الكورد، وخاصة بعد أن شهدت التشكيلة الحكومية عدة تغييرات، فقد تم فصل الوزراء الكورد الخمسة المؤيدين للبارزاني، وعينت الحكومة بدلهم خمسة وزراء جدد من الموالين لها والمعارضين للبارزاني، والذين وافقوا على خطة الحكومة بشأن منح الكورد حكماً ذاتياً[57]. وأضاف المراسل بان الحكومة العراقية قد أعلنت بانها ستوجه ضربات قوية لقوات ملا مصطفى البارزاني، الذين يقاتلون من اجل الحصول على حقوقهم القومية، وان البارزاني رفض خطة الحكومة لمنح الكورد حكماً ذاتياً، لانها لم تتضمن أي جديد. وأشار المراسل بان تعزيزات عسكرية عراقية توجهت نحو المناطق الخاضعة للكورد، وان اذاعة (صوت) كوردستان (العراق) قد أعلنت بان هذه القوات ستقدم ضحايا كبيرة[58].

ذكرت الصحيفة في مقال لمراسلها في بيروت احسان الحجازي في 11 نيسان 1974، بان هناك اتهامات للولايات المتحدة الامريكية بدعم الكورد، وأكدت بان مسؤولين عراقيين قد أكدوا بان واشنطن تمد "المتمردين" في شمال العراق بالأسلحة الحديثة، وانها تصلهم عن طريق ايران[59]. ومن جهة أخرى فقد نقل المراسل تصريحات لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين، نفى فيها وجود حرب ضارية في شمال العراق بين القوات الحكومية ومقاتلي البارزاني، وأكد بان الجيش لم يدخل بعد في المعركة الحقيقية ضد "المتمردين"، وقال بان الاعلام الغربي المعادي للعراق يقوم بتحريف الحقائق [60].

ذكر مراسل الصحيفة في بيروت احسان الحجازي في تقرير له ونشرته الصحيفة في 18 نيسان 1974، بانه وحسب أقوال المسافرين العراقيين القادمين من المناطق القريبة لمقر البارزاني الى بيروت، فإن الكورد قد أسسوا إدارة حكومية لهم، لإدارة أعمال الاقليم الخاضع لسيطرتهم في شمال العراق، وانهم ينوون اعلان الحكم الذاتي في مستقبل قريب[61].

في 20 نيسان 1974 ذكرت الصحيفة في تقرير لمراسلها في انقرة بعنوان (الكورد يعلنون الحرب على العراق)، بأن الثوار الكورد أعلنوا الحرب ضد الحكومة العراقية، وانهم قد قاتلوا بشكل متقطع من سنة 1961- 1970 من اجل الحصول على الحكم الذاتي في شمال العراق، ورفضوا مقترحات حكومة بغداد للحكم الذاتي المحدد لهم. واكد المراسل بان الحكومة العراقية قامت في 18 آذار بإعدام احد عشر عضواً بارزاً في

صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني رمياً بالرصاص في اربيل، كانت قد اعتقلتهم في بغداد بعد اعلان بيان 11 آذار 1974، واكدت الاذاعة بان واحداً من الذين تم اعدامهم كان يعمل محرراً في الجريدة الكوردية[62].

وأضاف المراسل بأنه وحسب التقارير الواردة من مناطق القتال، فان المعارك بين الطرفين شديدة ولم تسبق لها مثيل في المرحلة السابقة، وإن الثوار الكورد تمكنوا من اسقاط طائرتين من نوع (ميك- MIG) في المعارك بين السليمانية وحقول النفط في كركوك. ونقل مراسل الصحيفة تصريحاً أدلى به مسؤول تركي قرب الحدود العراقية لوكالة رويترز للأنباء، جاء فيه بان الحدود ما زالت مفتوحة امام حركة العبور بين البلدين، على الرغم من التوتر الموجود في المنطقة[63].

ذكرت الصحيفة في 23 نيسان 1974 في تقرير لمراسلها في انقرة كذلك، بانه وحسب ما نقلته اذاعة الثوار الكورد، فانهم قاموا بقتل (19) ضابط وجندي عراقي، انتقاماً لقيام الحكومة بإعدام (11) من رموز الكورد الاسبوع الماضي [64].

نتيجة لإشتداد المعارك في كوردستان، قامت القوات العراقية بإرسال تعزيزات عن طريق مقاتلاتها الجوية الى جبال شمال العراق، لدعم القوات البرية التي كانت تسعى لفك الحصار عن (600) جندي محاصر من قبل الثوار الكورد منذ شهر، وذلك حسبما جاء في تقرير لمراسل الصحيفة في انقرة ونشرته في 25 نيسان 1974. وأكد المراسل في تقريره بان الكورد قد تمكنوا من السيطرة على معبر الخابور الحدودي بين العراق وتركيا، وانهم اغلقوا المعبر امام المشاة لإيقاف حركة العبور[65].

وأضاف مراسل الصحيفة بأنه وحسب الاذاعة الكوردية التي تم الاستماع اليها في جنوب تركيا، فان معركة عنيفة وقعت قرب مدينة زاخو. وادّعت الاذاعة بانه وفي معركة كلي علي بك في 23 نيسان فانه تم تدمير أربع دبابات عراقية، وتم قتل ثماني جنودٍ عراقيين، وأكدت الاذاعة بان القصف الجوي الحكومي للمناطق المدنية أوقع (18) قتيلاً بين الأطفال والنساء، فضلاً عن عدد كبير من الجرحى[66].

وفي 26 نيسان 1974 نشرت الصحيفة تقريراً لمراسلها كوين روبرتس، بعنوان (الحكومة العراقية تتخذ اجراءاً ضد الكورد)، جاء فيه: بان ضغط القوات العراقية ضد البيشمركة الكوردية غير النظامية قد ازداد خلال هذا الاسبوع، وان الطائرات العراقية (السوفيتية الصنع) قد بدأت بالمشاركة في القتال، لأول مرة منذ انتهاء وقف اطلاق النار سنة 1970. وذكر التقرير بأنه وبحسب مصادر الحزب الديمقراطي الكوردستاني فإن القوات العراقية قصفت بلدة جومان، التي تبعد عدة كيلومترات عن مركز قيادة البيشمركة، كما ان بلدة رواندوز قد تم اخلاؤها من السكان منذ شهرين. وكان الهدف من قصف جومان تدمير الجسر الذي يمر عبره الامدادات من ايران الى كوردستان، وقد تسبب القصف في مقتل الكثير من الأطفال والنساء. وأضاف التقرير بانه وحسب ما أوضحه الحزب الديمقراطي، فليس هناك وجود لقوات البيشمركة في بلدة رواندوز، لسهولة استهدافها من قبل القوات الحكومية[67].

واكد المراسل في تقريره بان الكورد يتخوفون من هجوم كبير تستعد الحكومة للقيام به ضد المقاتلين الكورد بقيادة البارزاني والبالغ عددهم (40) ألف. وانه وحسب التقارير التي أوردتها وكالة رويترز للأنباء فان الفرقة المدرعة العراقية قد تقدمت للأمام، لإنقاذ الجنود العراقيين المحاصرين من قبل المقاتلين الكورد، وعلى الرغم من تعرضها للقصف فانها تواصل تقدمها، ونقل المراسل عن وكالة رويترز للأنباء تأكيدها بان المقاتلين الكورد في منطقة زاخو، يقاتلون القوات العراقية بشكل متقطع منذ خمسة أيام [68].

ونشرت الصحيفة في الأول من ايار 1974 تقريراً لمراسلها كوين روبرتس الذي كان يرافق القوات الكوردية، احتوى التقرير على معلومات في غاية الأهمية، اذ ذكر بان الوضع يسير باتجاه سيء في كوردستان بسبب الغارات الجوية للحكومة على المدنيين. وذكر بان الكورد يمتلكون أسلحة متطورة مثل مضادات الطائرات الدبابات ورشاشات (BKC)، وأرجع نجاح الكورد في مقاومة الطائرات العراقية، الى حداثة ودقة صواريخ أرض- جو التي يمتلكوها، وأكد بان الثوار الكورد لا يسمحون للصحافيين برؤية الأسلحة التي يمتلكوها، كما وأضاف بان الكورد قد اشتروا أقنعة مضادة للأسلحة الكيمياوية[69].

وأكد المراسل بان الكورد يمتلكون معلومات استخباراتية عن حجم وقوة الجيش العراقي، فهم يؤكدون بان القوة الجوية العراقية تملك (200) مقاتلة، وان عدد الجيش العراقي يقدر بـ(95) ألف جندي، أكثر من نصفهم موجودون في كوردستان، كما ان نحو ألف خبير سوفيتي يعملون كخبراء مع الجيش العراقي[70].

يذكر المراسل في تقريره: "...**ان الكورد يرون في المقاومة المسلحة وسيلة وحيدة للبقاء، وان هذه المقاومة والمعاناة التي تصطحبها يمكن ان تأتي بثمارها ولو بعد فترة طويلة، او عند حدوث تغيير في نظام الحكم في بغداد**...". وتساءل الصحافي في ختام تقريره فيما اذا كان من الممكن قيام ثورة في العراق ضد النظام الحاكم، وأن يؤدي ذلك الى حصول استقرار سياسي، وان تُقدم السلطة الجديدة على منح الكورد حكماً ذاتياً يحظى بقبول الكورد؟[71].

ونشرت الصحيفة تقريراً لمراسلها في انقرة في الأول من ايار كذلك، اكد فيه بانه وحسب التقارير الصحافية من الحدود التركية، فان القوات العراقية تتقدم في اراضي كوردستان في جهات المثلث الحدودي مع تركيا وسوريا، وكذلك تركيا وايران، وان هذه القوات قد وصلت الى جسر الخابور وهي نقطة العبور مع تركيا، وان هذه الحدود كانت بيد قوات البيشمركة منذ آذار 1974[72].

وفي سياق آخر أوردت الصحيفة خبراً في اليوم ذاته جاء فيه، بان عدداً من الوزراء السوفيت زاروا بغداد الشهر الماضي، وبحثوا مع قادة حزب البعث العراقي القضية الكوردية، وانهم حثوا المسؤولين العراقيين على ضرورة حل القضية الكوردية والمصالحة مع الكورد، وتنفيذ مطالبهم بالحصول على الحكم الذاتي[73]. في الوقت الذي كان السوفيت يدعمون فيه الجيش العراقي بالمعدات والأسلحة والخبرات، وكما سيتضح ذلك لاحقاً.

ومن جهة أخرى فقد نقلت الصحيفة في الثالث من ايار 1974 خبراً نقلاً عن اذاعة كوردستان، أفاد بقيام البيشمركة بتفجير خط انابيب الرئيس لنقل نفط حقل بابا كركر في كركوك. وفي العدد ذاته ذكرت الصحيفة بان الجيش العراقي يقوم بترحيل العوائل الكوردية التي التحق احد افرادها بالبيشمركة، الى المناطق الخاضعة للثورة الكوردية[74].

يبدو ان الحكومة العراقية كانت تريد من خلال هذا الإجراء إبعاد العناصر الوطنية الكوردية من المدن، وحرمان الكورد من النشاط السياسي فيها، ليستقر الوضع فيها لصالح الحكومة، كما ان هذا الإبعاد كان يؤدى الى إرهاق كاهل الثورة الكوردية من الناحية الاقتصادية.

رأت قيادة الثورة الكوردية بضرورة إطلاع العالم الخارجي على ما تتعرض له كوردستان من هجوم حكومي، فذكرت الصحيفة في تقرير لمراسلها ريتشارد جونس في 15 ايار 1974 بان عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني والوزير السابق لشؤون الشمال في حكومة بغداد محمد محمود عبدالرحمن (سامي)، موجود في اوروبا حالياً، ونقلت الصحيفة تصريحاته ونشاطاته، اذ طلب الدعم للثورة الكوردية من اوروبا، في سبيل تحقيق الحكم الذاتي. وأكد عبدالرحمن بان نحو (63) كوردي أغلبهم من النساء والاطفال قد قتلوا بدم بارد، عندما احتل الجيش العراقي قرية في زاخو قرب الحدود التركية[75]. كما ان المقاتلات العراقية قصفت المناطق الكوردية بقنابل النابالم، وان نحو (500) مدني قتلوا نتيجة ذلك، فضلاً عن مقتل (200) من البيشمركة في القتال مع القوات العراقية. وان الجيش العراقي دمَّر نحو مائة منزل في مدينة حلبجة، وتم اخلاؤها من قبل السكان نتيجة ذلك، وان مجموع ما دمرته القوات العراقية بلغ (150) قرية. وأكد عبدالرحمن بان الحزب الديمقراطي الكوردستاني حذَّر الحكومة العراقية، فيما اذا استمرت على سياستها في ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الكورد، فان البيشمركة سيهاجمون بقوة المنشآت النفطية في كركوك، هذه الحقول التي تنتج نصف انتاج العراق من النفط، وهدَّد عبدالرحمن بان قواته قادرة على منع انتاج النفط، كما سبق وان فعلوا ذلك سنة 1969[76].

ونقلت الصحيفة في السادس من حزيران 1974، تقريراً لمراسلها كوين روبرتس، تضمن أخباراً عن المعارك بين الثوار الكورد والقوات الحكومية، إذ أشار الى ان الكورد يدّعون بمقتل نحو (200) من الجنود العراقيين في المعارك بين الطرفين، وانهم

قتلوا في شمال شرق مدينة اربيل. وان هذه المعركة قد وقعت قبل اسبوعين، عندما ارادت القوات العراقية مدعومة بالدبابات ومروحيات الهليوكوبتر الهجوم على المناطق الخاضعة للمقاتلين الكورد، ومحاولة انهاء نفوذهم[77].

لقد استخدمت الحكومة أساليب عنيفة في حربها ضد الكورد، ولهذا ذكرت الصحيفة في 13 حزيران 1974 في تقرير لمراسلها ريتشارد جونس، بان الكورد يشكون من حدوث ابادة جماعية بحقهم، وان قائد الكورد ملا مصطفى البارزاني قدَّم مذكرة الى المفوضية العليا لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، يطلب فيها التحقيق من ابادة جماعية ارتكبتها الحكومة العراقية ضد الكورد. وأضاف المراسل بان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يؤكد بان الحكومة تقوم بقصف جوي لقتل المدنيين دون مبالاة، وان الحزب يطالب بعدم اعتبار التحقيق في هذا الأمر تدخلاً في الشؤون الداخلية[78].

وفي 30 آب 1974، نشرت الصحيفة تقريراً من مراسلها في انقرة، جاء فيه بانه وحسب وكالة أنباء (خبر التركية) فان "العشائر الكوردية" تريد السيطرة على نفط كركوك في شمال العراق. وذكرت الوكالة بان قائد "العشائر" ملا مصطفى البارزاني قد أمر بالهجوم على المنشآت النفطية، في محاولة للضغط على الحكومة لإيقاف قصفها للقرى الكوردية. وحسب المعلومات التي ذكرتها الوكالة فان القوات الكوردية قامت بالتقدم نحو كركوك لنحو ثلاث كيلومترات، وانهم فجروا خط انابيب عين زاله وانسحبوا الى الجبال[79]، من الواضح ان معلومات الوكالة التركية غير دقيقة، فحقل عين زاله النفطي يقع في محافظة نينوى، ويبعد نحو (200كم) عن كركوك.

ذكرت الصحيفة في 11 ايلول 1974، في تقرير لمراسلها كوين روبرتس، أن مسؤولاً في الحزب الديمقراطي الكوردستاني أكد بان المنطقة تشهد معارك ضارية بين الجيش والمقاتلين الكورد. وأضاف المراسل بان الكورد ادعوا قتل نحو (800) جندي عراقي في هذا الشهر، وخاصة في المناطق الواقعة بالقرب من مقر قيادة ملا مصطفى البارزاني في شمال العراق[80].

تطرقت الصحيفة في تقرير لها في الأول من تشرين الأول 1974 الى طبيعة القتال في كوردستان، إذ أشارت الى ان بعض الهزائم العسكرية قد لحقت بالكورد في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد ان خسروا مدينة راوندوز فضلاً عن جبل زوزك، وذكرت: "...**ان هناك نوع من اليأس لدى الكورد من اي تقدم لقواتهم، وذلك لان (80%) من الجيش العراقي مسلح ومهيأ للحرب، وان السوفيت قد سلَّحوا الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة، ولهذا فمن الصعوبة لقوات البيشمركة اعادة السيطرة على مدينة راوندوز. وانه في ظل غياب المفاوضات فان الكورد يواجهون كذلك شتاءاً قارصاً وقصفاً من الجو، وان طرق تزويد الكورد بالمساعدات والمواد الغذائية معرضة للخطر؛ بسبب القصف المدفعي الحكومي، وذلك بعد ان سيطر الجيش على جبل زوزك بالكامل**..."[81].

ومع ذلك فقد أكدت الصحيفة في تقريرها، بان القيادة الكوردية واثقة من نفسها، وتؤكد بان قوات البيشمركة تستطيع التقدم قبل سقوط الثلوج في الشتاء. كما ونوهت بان مؤيدي البارزاني يمتلكون الثقة والحماس، خاصة انهم كسبوا في الفترة الأخيرة عدداً كبيراً من الخريجيين الجامعيين والتقنيين، كما ان الكورد يجمعهم كُرهٌ مشترك للنظام العراقي وخاصة لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين. وكان الكورد يعتقدون بانه اذا فشلت الحكومة في حل القضية الكوردية، فإن إنقلاباً عسكرياً سيحدث في بغداد[82].

وتطرقت الصحيفة الى علاقات الكورد مع ايران، وذكرت بما ان الحدود مع تركيا مغلقة، لهذا فان ايران هي الطريق الوحيد الذي يمكن للكورد الحصول على السلاح من طريقه. كما وأشارت الى تواجد نحو (100) ألف لاجيء كوردي في مخيمات اللاجئين في ايران في ذلك الوقت، وان ايران وحسب امكانياتها لا تستطيع استيعاب أكثر من (300- 400) ألف لاجيء، وفي حال تعدت الارقام ذلك فان المجاعة ستحدث[83].

واشارت الصحيفة الى انه وعلى الرغم من الخلافات بين كل من العراق وايران، فانهما متفقان على ضرورة عدم منح الحقوق الكاملة للشعب الكوردي، وانهما يريدان أدنى درجة من الحكم الذاتي للكورد، ومع ذلك فان الشاه محمد رضا بهلوي

(1941- 1979) لا يريد ان يتم هزيمة الكورد حسبما ما ذكرته الصحيفة[84].

وبعث مراسل الصحيفة كوين روبرتس، بتقرير من مدينة اربيل في 6 تشرين الأول 1974، جاء فيه بان القوات العراقية عازمة على شن هجمات حاسمة على المناطق الخاضعة لسيطرة الجنرال ملا مصطفى البارزاني، وانهاء المعارك قبل هطول الأمطار وسقوط الثلوج في موسم الشتاء، وذكر بان الحكومة العراقية أكدت بانها واثقة من الانتصار على الكورد، وان قواتها تتقدم في عمق معاقل الثوار الكورد، وان الهجوم هذه المرة سيكون الأخير، وستنتهي مشكلة الكورد نهائياً والى الابد[85].

وفي تقرير لمراسل الصحيفة ريتشارد جونس تم نشره في 11 تشرين الأول 1974، أفاد فيه بان الكورد يَدَّعون بقيام طيارين روس بقصف المناطق الكوردية، وان هؤلاء الطيارين يقودون الطائرات لقصف كوردستان وقوات البيشمركة. وقد أكد الحزب الديمقراطي الكوردستاني بان احد الطيارين العراقيين، والذي وقع اسيراً بيد قوات البيشمركة الشهر الماضي، قد اعترف بان الضباط السوفيت يدربون الطيارين العراقيين. واشار التقرير الى ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني أكد بان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين، يسعى للحصول على مساعدات سوفيتية في صراعه ضد البيشمركة[86].

ونشرت الصحيفة في 14 تشرين الأول 1974 تقريراً آخر لمراسلها كوين روبرتس من بغداد، تطرق فيه الى موقف الحكومة السوفيتية من تطورات القضية الكوردية في العراق، ومما جاء فيه: "...**ان موسكو بدأت تفقد صبرها، وان الحكومة السوفيتية قد خاب ظنها بسبب استمرار الحكومة العراقية في استخدام القوة العسكرية لحل القضية الكوردية، وان السوفيت يفضلون الحل الدبلوماسي لحل القضية الكوردية**..."، وأشار المراسل الى ان السوفيت كانوا يدعمون العراق بشتى الطرق، وزودوا الجيش العراقي بمختلف أنواع الأسلحة وخاصة قذائف (توبولوف)، والتي تم استخدامها ضد أهداف مدنية وعسكرية[87].

وأكد المراسل في جانب آخر من تقريره، الى ان قادة الجيش العراقي متفائلون بالسيطرة على كافة المناطق الخاضعة للمقاتلين الكورد خلال اسابيع قليلة، وذكر المراسل في تقريره أيضاً، بان السلطات العراقية تُصَّعب من مهمة الصحافيين الأجانب من محاولة الوصول الى ساحات القتال، وانها رفضت طلبات الصحافيين المستمرة بالتوجه الى تلك المناطق[88]. ويبدو ان ذلك كان نابعاً من مخاوف الحكومة العراقية، في إطلاع الصحافيين الأجانب على حقائق الأحداث على أرض المعركة.

كما نشر المراسل كوين روبرتس تقريراً في 21 تشرين الأول 1974، ذكر فيه بان الحزب الديمقراطي الكوردستاني أكد بان الحكومة العراقية تُعدم الكورد، وانها أعدمت في الفترة السابقة (171) كوردياً، منهم (168) متهماً بقضية الهجوم على آبار النفط في كركوك. وأكد القائد الكوردي ملا مصطفى البارزاني بان الحكومة العراقية اعدمت (27) عضواً من عناصر الجيش العراقي وكلهم من الشيوعيين. وقد اكد الحزب الديمقراطي الكوردستاني بان الحكومة تعدم الكورد والشيوعيين؛ لتعاطفهم مع الثورة الكوردية[89].

وفي متابعتها لتطورات المعارك في كوردستان، نشرت الصحيفة في30 تشرين الأول 1974 تقريراً، ذكرت فيه بان الكورد خسروا السيطرة على بعض المواقع، اذ أكد قادة عسكريين كورد بان قواتهم قد تخلت عن بعض المواقع الاستراتيجية في جبال كوردستان، وانهم تراجعوا تحت ضغط القوات العراقية نحو الحدود العراقية- الايرانية. وذكر التقرير بان المدفعية العراقية تواصل قصف مواقع الكورد في جبل زوزك الذي يبعد مسافة (40) ميلاً عن الحدود الايرانية، وتشكل هذه المنطقة نقطة مهمة للجيش العراقي، وذلك لان هذا الموقع سيمكن القوات العراقية من قصف المقر الرئيس للثوار الكورد بشكل مباشر[90].

وذكرت الصحيفة في تقرير لها في الاول من تشرين الثاني 1974: "...**ان الكورد يقامرون على حدوث انقلاب في بغداد، وانه على الرغم من ان البيشمركة قادرون على صد أي تقدم للقوات العراقية قبل حلول سقوط الثلوج، فان هناك تخوف كوردي من تقارير تحدثت عن وجود توسط عربي للتقارب بين العراق وايران... وان معظم الكورد يعتقدون بان الشاه محمد رضا سوف يتجنب اتفاقاً كهذا، لانه لا**

يستطيع ان يثق بصدام حسين ولن يوليه الإهتمام، ولهذا فإنه سوف يتجاهل ويُهمل اي محاولة للتقرب من بغداد... وان الكورد واثقون من انه حتى لو توصل الجانب العراقي والإيراني الى اتفاق، وأغلقت ايران حدودها بوجه الثورة الكوردية، فانهم سيستمرون في ثورتهم..."[91]. الا ان الأيام أثبتت خطأ ما ذهب اليه القادة الكورد، اذ توصل العراق وايران الى اتفاقية الجزائر 1975، كما سيتضح لاحقاً.

وفي 7 تشرين الثاني 1974 عادت الصحيفة الى نشر تقرير لمراسلها كوين روبرتس من شمال العراق، بعنوان: (الكورد في هجوم مضاد)، جاء فيه، ان الثوار الكورد قد توجهوا مدعومين بتعزيزات من الأسلحة، وخاصة المدفعية الثقيلة نحو الجبهة الأمامية في شمال العراق، وذلك في طريقهم لشن هجوم مضاد كبير لإيقاف تقدم القوات العراقية نحو مركز كوردستان. وأكد مراسل الصحيفة ان الصحافيين الموجودين في المنطقة قد شاهدوا قوافل للشاحنات تحمل مقاتلين وأسلحة تتحرك في الظلام الدامس في الاسبوع الماضي، وهي في طريقها الى جبهات القتال. وذكر التقرير بانه وعلى الرغم من ان الجيش العراقي قد عانى من خسائر كبيرة في معركة جبل زوزك، فإنه ما زال صامداً في مواقعه[92].

وكتب مراسل الصحيفة ألاين كاس (Alain Cass) تقريراً في 13 تشرين الثاني 1974، جاء فيه بان تغييرات الحكومة العراقية يمكن ان تساعد الكورد، اذ طرأ تغيير على هيكل حكومة حزب البعث، ومن الممكن ان يحدث نتيجة ذلك تحول في سياسة الحكومة العراقية، اذ تم تغيير أربعة وزراء في تشكيلة الحكومة العراقية، ومن أبرزهم وزير الداخلية اللواء سعدون غيدان والذي كان يشغل هذا المنصب منذ 1968. وقد نوه المراسل في تقريره الى أهمية المعركة التي تخوضها الحكومة العراقية ضد الكورد، وأكد بأن قوة صدام حسين تعتمد على مدى نجاحه في محاربة الثورة الكوردية، وان اية انتكاسة في هذا المجال ستؤثر عليه مباشرة[93].

وفي 15 تشرين الثاني 1974 نشرت الصحيفة تقريراً من قرية جومان من شمال العراق، بعنوان: (الكورد يبحثون عن مساعدات للاجئين)، ومما جاء فيه ان الثوار الكورد يطالبون بمساعدة دولية لمئات الآلاف من اللاجئين بسبب المعارك، خاصة ان نحو (750) ألف كوردي يعيشون في الجبال في ظروف صعبة في فصل الشتاء . واكد المتحدث بإسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني محسن دزيي ان آلاف المدنيين سوف يموتون ما لم يصلهم دعم انساني عاجل. وأضاف دزيي بان حزبه يقدر بان نحو (100) ألف مدني قد تشردوا هرباً من القصف العراقي، وانهم يعيشون في معسكرات اللاجئين شمال العراق قرب الحدود الايرانية، وان نحو (150) ألف من اللاجئين يعيشون في مخيمات في ايران، ويضطر نحو ألف لاجيء يومياً للتوجه نحو ايران[94].

نشرت الصحيفة تقريراً آخر لمراسلها كوين روبرتس في 29 تشرين الثاني 1974، بعنوان (الكورد يدّعون بقتل 300 عراقي)، جاء فيه، ان المتحدث بإسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني أعلن بان القوات الكوردية قتلت 300 جندياً عراقياً في جبل زوزك شمال شرقي العراق قرب الحدود الإيرانية، وذلك عندما كانت وحدات الجيش العراقي تنسحب من جنوب مدينة قلعة دزه. وأكد المراسل بان المعارك ما زالت مستمرة في رواندوز والجبال المحيطة بها، وان المعركة الرئيسة والقوية بين الثوار الكورد والقوات الحكومية تجري في جبل زوزك[95].

وفي الرابع من شباط 1975 نشرت الصحيفة تقريراً لمراسلها في بيروت احسان الحجازي، جاء فيه ان "المتمردون" الكورد قاموا بقصف مدينة اربيل، وأن القصف أدّى الى مقتل سبعة أشخاص حسب ما أوردته جريدة (طريق الشعب) اليومية (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي)، وعلى الرغم من ان الجريدة لم تُعْطِ أي تفاصيل عن الحادثة، الا انها تعتقد بان البيشمركة اما قد تمكنوا من الوصول الى مناطق قريبة من اربيل لهذا وصلت نيران مدافعهم الى المدينة، أو انهم يملكون مدافع بعيدة المدى. وذكرت الجريدة العراقية بانه سبق وان هدَّد قادة "المتمردين" بقصف مواقع مدنية، اذا لم يتوقف القصف العراقي للقرى الكوردية[96].

رابعاً: موقف الصحيفة من التطورات السياسية في كوردستان بعد اتفاقية الجزائر 1975

أنهك استمرار الحرب في كوردستان القوات العراقية، وهنا أدركت الحكومة العراقية أن لا سبيل لديها لإخماد الثورة الكوردية الا بالإتفاق مع شاه ايران محمد رضا، وهكذا لجأت الحكومة العراقية الى طلب المساعدة من كل من مصر والاردن والجزائر للتوسط بينها وبين وايران لإنهاء خلافاتهما، ونتيجة لهذه الوساطة اجتمع الشاه محمد رضا مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق صدام حسين، في العاصمة الجزائرية أثناء قمة الاوبك، وتوصل الطرفان في السادس من آذار 1975 الى اتفاقية، قدَّم العراق بموجبها الكثير من التنازلات لإيران وخاصة في شط العرب، مقابل ايقاف ايران لدعمها للثورة الكوردية، التي إنهارت على أثر الإتفاقية[97].

تابعت الصحيفة تطورات الأوضاع في كوردستان بعد توقيع إتفاقية الجزائر، ففي العاشر من آذار 1975 نشرت الصحيفة تقريراً لمراسها في طهران ديفيد هاوسج (David Housego) بعنوان (نجاحات عراقية كبيرة ضد الكورد)، ومما جاء فيه: "...**ان الانهيار العسكري لكوردستان العراق قد بات محتملاً هذه الليلة، وذلك عندما تزحف القوات العراقية نحو المواقع الجبلية الاستراتيجية، التي كانت تحت سيطرة القوات غير النظامية الكوردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني لعدة أشهر، وان الهجوم العراقي قد بدأ بعد ساعات قليلة من عقد اتفاقية الجزائر، والتي تنازلت بموجبها العراق لمطالب إيران في شط العرب، مقابل إيقاف دعمها ومساعداتها العسكرية للكورد**...". وذكر المراسل إنه وحسب المصادر الكوردية فان الهجوم العراقي قد بدأ في منطقة رواندوز، بإنتشار الدبابات وكتيبة للمشاة، وان القوات العراقية باتت تسيطر على الطريق الرئيس الذي كان يزود الكورد بالإمدادات، وأضاف المراسل بان تجميد الدعم الايراني سيؤدي الى انهيار الثورة الكوردية وانهائها في الصيف المقبل[98].

ونشرت الصحيفة في 12 آذار 1975 تقريراً لمراسلها في طهران ديفيد هاوسج، بعنوان (الكورد تحت ضغط كبير)، ومما جاء فيه: بإنه وعلى الرغم من توتر العلاقات في كوردستان- العراق، فإن هناك معلومات متضاربة عن القتال هناك، ويبدو ان عدد الضحايا الكورد مرتفع، الا ان الرقم ضئيل مقارنة بعدد القتلى والجرحى العراقيين[99]. واكد المراسل بان الهجوم الحكومي سيزيد الضغط على الاقليم، خاصة بعد قيام القوات الحكومية بشن ثلاث هجمات في مناطق زاخو ودهوك وآكرى (عقرة)، وسيطرتها على الطرق الرئيسة للمواصلات في منطقة بادينان، وذلك من خلال احكام السيطرة على تلال وجبال المنطقة[100].

وذكر المراسل في تقريره بان المراقبين يؤكدون بان قوات البارزاني لن تصلها اي تعزيزات عسكرية وخاصة الذخيرة، في وقت تتوجه الفرقة السابعة من الجيش العراقي نحو السليمانية وبنجوين، وان سقوط الأخيرة تعني السيطرة على طريق رئيس يربط العراق بإيران[101].

ومن جهة اخرى، فقد نقل التقرير تأكيد سفير العراق في ألمانيا الغربية طالب شبيب، بان اتفاقية الجزائر شكلت "**ضربة ساحقة للمتمردين الكورد**"، وأنهت الدعم الخارجي المقدم لهم وخاصة من ايران[102].

أكدت الحكومة العراقية في 13 آذار 1975، بان الهدنة التي اعلنتها ستستمر لمدة اسبوعين فقط، و سيقوم الجيش بعدها بتصفية "المتمردين" الكورد للمرة الأخيرة، وأضافت ان ايران هي التي طلبت هذه الهدنة؛ لإفساح الطريق امام الكورد الراغبين بالعبور الى اراضيها. فيما نقلت الصحيفة تأكيد مصادر كوردية بمقتل عشرات الجنود العراقيين في ميادين الحرب خلال الايام الأخيرة، وان توجيهات صدرت للمقاتلين الكورد بالقتال فقط في حالة الدفاع عن النفس. وذكرت الصحيفة بانه توجد أخبار في بيروت تؤكد بان البارزاني قد أصيب بالشلل في طهران، الا ان مراسل الصحيفة في طهران ديفيد هاوسج أكد بان صحة البارزاني جيدة، وان شهود عيان قد شاهدوه في كوردستان العراق خلال الأيام الأخيرة[103].

نشرت الصحيفة في 20 آذار 1975 تقريراً لمراسلها الخاص في انقرة، بعنوان (العراقيون ينفون اجراء المحادثات مع الكورد)، جاء فيه: أن هناك بعض التشويش منذ الليلة الماضية حول مصير التمرد الكوردي في شمال العراق، وانه تم رصد اذاعة صوت كوردستان تدعي بحدوث مفاوضات بين الكورد والحكومة العراقية على الحدود العراقية- الايرانية، من اجل التوصل الى

تسوية. واكدت الاذاعة الكوردية ان ادريس ملا مصطفى البارزاني ترأس الوفد الكوردي، وان مراقباً ايرانياً كان حاضراً في المحادثات، وأضافت الإذاعة بأن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني قد بعث برقية للحكومة تطلب فيها اجراء المحادثات لحل القضية الكوردية. الا ان الرئيس البكر رفض فكرة المفاوضات، وذكر في معرض ردِّه على البرقية: "...**ليس هناك مجال لإختبار نواياكم مرة اخرى لاننا فقدنا الثقة بكم**..."[104].

وذكرت الصحيفة بأنه وإثر توقيع الاتفاقية بين العراق وايران، فإن الطرفين اتفقا على حماية الحدود المشتركة وعدم إفساح المجال لإختراقها. ومن جانب آخر فقد نقلت الصحيفة، خبراً يشير الى ان الحكومة العراقية قد أصدرت عفواً عاماً عن الكورد الذين كانوا يقاتلون الجيش العراقي ولجأوا فيما بعد الى ايران[105].

بعد رفض مجلس قيادة الثورة العراقي في 19 آذار 1975، قبول مبادرة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني التي قدَّمها قبل ذلك بيوم واحد، للدخول في مفاوضات جدية وحل القضية الكوردية سلمياً، أصدرت قيادة الثورة الكوردية في 20 آذار برقية الى كافة مقرات البيشمركة وفروع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، جاء فيه: "....**لقد تعرضت الثورة الى مؤامرة دولية خطيرة مما بات من الصعوبة الاستمرار في الثورة**..."، وعلى الرغم من ردود الفعل المختلفة على هذا القرار، فإنها شكلت نهاية لثورة ايلول التي استمرت لنحو أربع عشرة سنة[106].

نشرت الصحيفة في 24 آذار 1975 تقريراً لمراسلها كوين روبرتس، بعنوان (يأس الكورد)، ذكر فيه بان قادة الجيش الكوردي قد أمروا بإخلاء الوديان والجبال في شمال العراق، وان يعودوا لإيران قبل ان تستأنف الحكومة هجومها على مواقع الثوار في الأول من نيسان. وألمح المراسل وجود تقارير غير مؤكدة تشير الى ان قوات كوردية في جنوب كوردستان، حول السليمانية والمناطق التابعة لكركوك لا ترغب بإنهاء الثورة وإنها اختارت الاستمرار في القتال. الا ان المراسل في جزء من تقريره يُلَمِح الى ان اليأس منتشر بين الكورد بشكل كبير في منطقة حاجي عمران، وان نائب قائد يدعي "فرنزو Frenzo" (يبدو انه يقصد القيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني فرنسو حريري) يقول: "**ان هذه هي نهاية البيشمركة**"[107].

وأشار التقرير الى السرعة التي قام بها الجيش الايراني بسحب أسلحته الثقيلة من كوردستان بإتجاه الحدود، اذ أنه وبعد ثماني ساعات فقط من توقيع اتفاقية الجزائر، فإن الناس هناك شاهدوا قوافل ايرانية تحمل سلاحهم الى داخل حدودهم، وان الكورد ذُهلوا من السرعة التي تم بها سحب السلاح الايراني[108].

وبعد ان توصل القادة الكورد الى القناعة بعدم القدرة في الإستمرار بالثورة، فإنهم طالبوا الحكومة الايرانية بتمديد وقف إطلاق النار وترك الحدود مفتوحة لمدة شهر آخر، من أجل إفساح المجال لعبور آلاف الكورد الذين يعيشون في المناطق المنعزلة والبعيدة عن الحدود، للعبور الى ايران قبل بدء الحرب[109].

ونقل مراسل الصحيفة صورة لواقع الكورد على الحدود الايرانية، اذ ذكر بأن اللاجئين الكورد الذين يعيشون على الحدود الايرانية يعانون من الجوع، فيما يمكن رؤية آلاف البيشمركة واقفين في منطقة حاج عمران، وملقين بأسلحتهم على الأرض، وراكبين شاحنات متوجهة الى ايران[110].

نشرت الصحيفة في 27 آذار 1975 تقريراً لمراسلها في انقرة جاء فيه: بان تركيا وبعد فشل التمرد الكوردي ضد العراق، قد رفضت طلبات اللجوء من قبل آلاف الكورد الذين يريدون العبور الى اراضيها، وانهم طلبوا البقاء في تركيا او العبور منها الى ايران. وبرَّر القائم بأعمال رئيس الوزراء سعدي ايرماك (17 تشرين الثاني 1974- 31 آذار 1975) هذا الرفض، بالقول بأن الحكومة العراقية قد أعلنت العفو العام، وان بإستطاعتهم البقاء في العراق ولا حاجة لعبورهم الحدود، كما انهم يستطيعون الذهاب من العراق مباشرة الى ايران[111].

ومن جانب آخر، فقد نقل التقرير تصريحاً للمتحدث بإسم السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim1972- 1981)، أكد فيه الإستجابة لنداء مساعدة الكورد ومن دافع انساني بحت، وقال المتحدث بإنه سيتم اجراء اتصالات مع الحكومتين الايرانية والعراقية بخصوص الأمر[112].

وفي 3 نيسان 1975 نشرت الصحيفة تقريراً لمراسلها كوين روبرتس بعنوان (ما بعد الثورة)، جاء فيه ان انهيار الثورة في شمال العراق يتم رؤيته في بغداد وطهران كأعظم تطور سياسي، الّا انه ترك الثوار الكورد في خيبة أمل، وانهم غاضبون وفي حالة حداد على أمواتهم. وأشار التقرير الى ان القائد الكوردي ملا مصطفى البارزاني ذو (72) عاماً كان دائماً واعياً مدركاً، بان ثورته كانت عملاً سياسياً معتمداً على المساعدات التي يقدمها شاه ايران؛ بسبب سوء علاقاته مع العراق. وأضاف المراسل بإن إتفاق العدوين السابقين قد أنهى المساعدات العسكرية من ايران، ونتيجة لذلك قامت ايران بسحب أسلحتها الثقيلة من مدافع وبطاريات الصواريخ من الجبهة، في وقت واجه الكورد هجوماً قوياً ومفاجئاً من الجيش العراقي، وهنا تبين ان نهاية هذه الثورة حتمية، نتيجة لإصرار الشاه على انهاء الثورة[113].

وأشار التقرير الى ان شعور الكورد يتلخص في ان الشاه استغلهم ومن ثم خانهم وتركهم يواجهون مصيرهم، ولهذا فقد قال البارزاني بهذا الشأن: "...**ان الجانبين توصلا الى اتفاق لضمان مصالحهما على حسابنا**...". وأكد المراسل في تقريره، بان تحليل أخطاء الماضي مؤلم للكورد، ولهذا فقد رأى الجنرال البارزاني بان تقوية علاقات الحركة الكوردية مع ايران لم يكن منه مفر، وكان أمراً مفروضاً، وانه لم يكن لديه مجال آخر سوى ايران لأنها الدولة المحاذية لحدود الكورد، وأشار المراسل بانه لاحظ بأن الكثير من الكورد أدركوا ضعفهم لإعتمادهم كثيراً على ايران[114].

وجاء في التقرير، بإن الشاه استدعى الجنرال بارزاني الى طهران، وقال له: "...**ان الاتفاقية كانت مهمة لبلاده وضمنت مصالحها في الشرق الأوسط**..."، ونتيجة لذلك أدرك البارزاني صعوبة الإستمرار في قتال الحكومة العراقية، ولهذا أمر بوقف القتال، مبرراً ذلك بعدم استعداده لتعريض حياة المواطنين الكورد للخطر. وفي هذا الصدد فقد أكد القيادي الكوردي محمود عثمان بان الأمر لم يعد بيد الجنرال البارزاني، وان الحرب اذا استمرت فان الشعب الكوردي سيُعاني من إبادة جماعية[115].

وتساءل المراسل في تقريره عن الأسباب التي دفعت الكورد الى انهاء ثورتهم؟ وردَّ بنفسه على السؤال قائلاً: "...**أن السبب الأساس وراء ذلك القرار ،كان الخوف على المدنيين الكورد في العراق وايران، لانه اذا استمرت الثورة خلافاً لرغبة الشاه، فإنه كان سيجد من الصعوبة إيجاد ضمانات للكورد، بإيواء نحو (200) ألف لاجيء داخل حدود بلاده**..."[116].

وجاء في التقرير، إن القوات الحكومية بدأت هجومها في السابع من آذار بإتجاه منطقة السليمانية، وانتشر نتيجة لذلك الخوف بين المدنيين، لمعرفتهم ان جيشهم غير نظامي يقاتل من دون أسلحة ثقيلة وحديثة. واجه الكورد هجوماً قوياً ومفاجئاً من الجيش العراقي مدعوماً بالغارات الجوية، في وقت لم يكن الكورد يملكون سلاحاً قوياً قادراً على مواجهة القوات العراقية وأسلحتها، كما ان القوات الكوردية كانت تعاني من نفاذ الذخيرة، وخاصة الصواريخ المضادة للطائرات. وصلت القوات العراقية مدعومة بالدبابات الى منطقة كلاله، في حين لجأ أكثر من 70% من الثوار الكورد الى ايران. وقد نقل التقرير خبراً عن جريدة النهار اللبنانية، جاء فيه ان القوات العراقية قد سيطرت على جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الكورد، ما عدا عدد قليل من القرى؛ بسبب وجود الألغام[117].

وفي ختام مقالته طرح المراسل سؤالاً هاماً، وهو الى متى ستبقى اتفاقية الجزائر صامدة، في وقت لم يعد بوسع الشاه ومهما حدث من تطورات في المستقبل، التفكير في الاعتماد على ورقته الرابحة ضد بغداد وهي الورقة الكوردية[118].

ويبدو واستناداً الى المعلومات التي ارسلها عصمت شريف وانلي[119] الى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم حينذاك، ان ايران كانت تخطط للاستفادة من الكورد لأغراض اخرى، فقد نشرت الصحيفة في 19 نيسان 1975 انها تسعى الى تجنيد نحو 30 ألف مقاتل كوردي مقيم في ايران، وتحويلهم الى مرتزقة للقيام بعملية عسكرية خارج حدود ايران[120].

نشرت الصحيفة في 17 حزيران 1975 تقريراً لمراسلها باول ئيلمان (paul ellman) بعنوان: (الكورد أصبحوا ضحية)، واتهم التقرير السلطات العراقية بالإنتقام من اللاجئين الكورد عند عودتهم الى ديارهم، بعد انهيار الثورة الكوردية في

آذار الماضي، على الرغم من العفو العام الذي أصدرته. ومن جهة اخرى فقد أشار المراسل الى ان جمعية الصداقة البريطانية- الكوردية[121] قد قامت بعقد ندوة في لندن، وان المتحدثون في الندوة ادعوا بوجود أدلة بانه تم منح اراضي كوردية لمزارعين مصريين، من الذين يهاجرون الى العراق بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها بين بغداد والقاهرة العام الماضي[122].

نشرت الصحيفة في 23 حزيران 1975 تقريراً هاماً لمراسلها كوين روبرتس، بعنوان: (سوريا تعرض مساعدة الكورد ضد العراق)، ومما جاء فيه: "...**انه وحسب مصادر موثوقة في الشرق الأوسط، فإن سوريا عرضت على الكورد دعمهم في كل المجالات، اذا جدَّدوا ثورتهم في شمال العراق ضد بغداد**..."، الا ان المراسل رأى بأنه من الصعب على الكورد تقبل هذا العرض، لأن قادتهم السياسيون يعيشون الآن في المنفى في ايران، وان الكورد لم يعد لهم ثقة بأي طرف، خاصة وان أقرب حليف لهم وهو الشاه قد سحب كل دعمه العسكري بشكل مفاجيء في آذار. كما انهم رأوا بانه من الصعوبة ايصال المساعدات السورية اليهم في العراق، لان الخط الحدودي المشترك مع سوريا خاضع لمراقبة وحراسة عراقية محكمة، وان هذه المساعدات حتى في حالة ارسالها فانها ستتم بطريق الدواب وخلال فترة الليل. كما ان البارزاني كان يعتقد بانه في حالة تجدد الثورة الكوردية، فان الشاه سوف لن ينظر بعين العطف الى اللاجئين الكورد في بلاده، ولهذا لم يتم الإستجابة لهذه الدعوة[123]. ومن جهة اخرى، فان ليبيا هي الأخرى قد غضبت من الاتفاق العراقي- الايراني، وأظهرت اهتماماً بدعم القضية الكوردية، على الرغم من عدم وجود ادلة ان كان هذا الاهتمام والدعم وصل الى ارض الواقع[124].

المهم، فانه وعلى الرغم من ان مأساة الهزيمة العسكرية كانت نهاية لمرحلة هامة من حركة التحررية الكوردية، الا انها وضعت بداية مرحلة جديدة، تميزت بمستوى ارقى من التنظيم والإدراك والتطور ولكنها كانت مرحلة أصعب[125].

الخاتمة:

حظيت ثورة أيلول في كوردستان- العراق بإهتمام صحيفة فايننشال تايمز (The Financial Times) البريطانية، وعلى الرغم من ان إهتمامات الصحيفة تتركز على النواحي الاقتصادية بالدرجة الأساس، الا انها خصصت الكثير من صفحاتها لدراسة تطورات الأوضاع في كوردستان- العراق. اعتمدت الصحيفة بصورة رئيسة على مراسليها في منطقة الشرق الأوسط لنقل المعلومات اليها، وبصورة خاصة مراسليها في بيروت وانقرة وطهران. وقد إتسمت تقاريرهم بمعلومات مفصلة حول الثورة الكوردية، الا ان معلومات مراسل الصحيفة في بيروت يظهر عليها التأثر بخطاب الحكومة العراقية، كما ان مراسلي الصحيفة في انقرة وطهران، لم يكونا موفقين في نقل جميع المعلومات بصورة صحيحة، ولا سيما بعد استئناف القتال سنة 1974، وربما يعود ذلك الى الضغوط التي كانت تفرضها هذه الدول على تغطية التطورات السياسية في كوردستان- العراق.

ان الإهتمام المتزايد للصحيفة بالقضية الكوردية يظهر عندما بعثت بأحد مراسليها وهو كوين روبرتس، الى المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، والى المدن العراقية الخاضعة للحكومة، على أمل الحصول على الأخبار الدقيقة بخصوص الثورة الكوردية.

ومما يثير الانتباه، ان الصحيفة لم تواكب الثورة الكوردية عند قيامها في 11 ايلول 1961 وحتى استئناف القتال في 10 حزيران 1963، الا انها ركزت بصورة كبيرة عليها وعلى تطوراتها خلال سنة 1974.

تشكل معلومات الصحيفة مصادر جيدة عن الثورة الكوردية، وخاصة تلك المعلومات والتحليلات التي قدَّمها مراسلو الصحيفة عند زيارتهم لمعاقل الثورة الكوردية، وكذلك العاصمة بغداد. وعند دراسة بعض التحليلات التي قدمها اولئك الصحافيون، يتضح الى أي مدى كانت الصحيفة مهتمة بمتابعة أخبار كوردستان، ولا شك ان الصحافة بصورة عامة والبريطانية بشكل خاص، أدَّت دوراً وضحاً في شرح القضية الكوردية للعالم الخارجي.

واخيراً، فان أكثر مما يلفت الاهتمام في أخبار هذه الصحيفة هو نجاح مراسليها في نقل أخبار كانت في غاية السرية، مثلما حصل عندما نقل مراسل الصحيفة عن وجود توسط عربي للتقارب بين العراق وايران، وهذا ما حصل بعد أشهر من نشر الخبر.كذلك الأخبار التي تحدثت عن استعداد سوريا لدعم الثورة الكوردية، اذ ان هذه المعلومات كانت لا تُعرف الا على نطاق ضيق، وكانت مهمة لانها تتعلق بعلاقات دولتين عربيتين.

الهوامش والمصادر والإحالات:

1. Enzo Diliberto, Financial Times' Average Daily Global Audience (ADGA). Via at: www.fttoolkit.com/d/audience.

2. للتفاصيل ينظر: عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، (اربيل، 2001)، ص 66وما بعدها.

3. وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة/ شعبة الحركات والاستخبارات، سري للغاية، العدد 886، 13 شباط 1961، الموضوع، معلومات. نقلاً عن، عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية، (بغداد، 2003)، ص ص 36-37.

4. للتفاصيل ينظر: شيركو فتح الله عمر، الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة التحرر القومي الكوردية في العراق 1946- 1970، ترجمه عن البلغارية: علي الشيخ مصطفى، (السليمانية، 2004)، ص 147 وبعدها.

5. عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، (دمشق ، 2002)، ص154. للتفاصيل، ينظر: صالح حسين الجبوري، ثورة 8 شباط 1963 في العراق نهاية حكم عبد الكريم قاسم، (بغداد، 1990)، ص68 وبعدها.

6. للتفاصيل، ينظر: شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق 8 شباط 1963- 17 تموز 1968، (دهوك، 2006)، ص 73 وبعدها.

7. The Financial Times, June 11, 1963.

8. Ibid.

a. بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية بين كل من العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة (مصر)، بعد قيام انقلاب 8 شباط 1963 في العراق وانقلاب 8 آذار 1963 في سوريا، ووقعت الدول الثلاث في 17 نيسان 1963 على ميثاق الوحدة، الا انه لم يشر بأي شكل الى القضية الكوردية في العراق، الجدير بالذكر هنا، ان الدول الثلاث فشلت في اقامة الدولة الموحدة. للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958- 1968 (8 شباط- 18 تشرين الثاني 1963)، (بغداد، 2002)، ج6، ص ص 129- 134.

9. للتفاصيل ينظر: شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص 153 وبعدها.

10. The Financial Times, Apr 22, 1965.

11. للتفاصيل ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية "ثورة أيلول 1961- 1975" مع ملحق وثائقي، (أربيل،2002)، ج3، ص 123 وبعدها.

12. كان الوفد الكوردي يتكون من كل من: حبيب محمد كريم ، صالح اليوسفي، نافذ جلال وعلي عبد الله، يُنظر: محسن دزه يي ، أحداث عاصرتها 1961- 1975، (أربيل،2002)، ج 2، ص 130.

13. The Financial Times, June 27, 1966.

14. Ibid.

15. The Financial Times, July 1, 1966.

16. ينظر: شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص 286 .

17. The Financial Times, July 1, 1966.

18. Ibid.

19. اديث وائي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915- 1975، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، (بيروت، 1989)، ج2، ص ص 71- 76.

20. للتفاصيل، يُنظر:شيرزاد زكريا محمد، مجلس قيادة الثورة في كوردستان- العراق/ دراسة تاريخية سياسية عامة 1964- 1970، (دهوك، 2010)، مراجعة وتقديم، عبدالفتاح علي البوتاني، ص 134 وبعدها.

21. ولد سنة 1932 في مدينة سنجار (شنكال)، درس في جامعة الموصل وحصل على منحة دراسية لدراسة الهندسة في جامعة مانشستر في بريطانيا، وبعد عودته عمل مهندساً في وزارة النفط العراقية حتى 1963 حيث التحق بالثورة الكوردية، واتخذ الاسم الحركي "سامي"، وسرعان ما اصبح مستشاراً خاصاً للبارزاني. تولى وزارة شؤون الشمال في الحكومة العراقية بعد اتفاقية 11 آذار 1970. وبعد اتفاق الجزائر 1975 بين العراق وايران والنكسة التي أصابت الثورة الكوردية، لجأ إلى بريطانيا ثم عاد وشارك في ثورة أيار 1976. أسس حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، ثم التحق بالحزب الديموقراطي الكوردستاني مرة ثانية، ذهب ضحية عمل ارهابي في الأول من شباط 2004. ينظر: نزار اغري، "دراسات :سامي عبدالرحمن: استعادة بورتريه للقائد الكردي الذي رحل"، متاح على الرابط: www.marafea.org/paper.php . تم زيارة الرابط في 7كانون الثاني 2016.

22. مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص ص 209- 210.
23. The Financial Times, Mar 5, 1969.
24. Ibid.
25. تشكل مجلس قيادة الثورة في كوردستان في الرابع من تشرين الأول 1964، لتصبح السلطة العليا للثورة أي بمثابة سلطة تشريعية في المناطق الخاضعة للثورة الكوردية في كوردستان- العراق، وتألف المجلس من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني (الثاربي) وقادة عسكريين ورؤساء عشائر وممثلين عن الأقليات العرقية والطوائف الدينية الكوردستانية. وانبثق عن المجلس مكتب تنفيذي ينفذ ما يشرع من قوانين ضرورية لتنظيم وإدارة مختلف الشؤون العسكرية والمالية والقضائية والإدارية. وفي الحقيقة فان المكتب التنفيذي كان بمثابة مجلس وزراء كوردي. للتفاصيل ينظر: شيرزاد زكريا محمد، مجلس قيادة...، ص59 وبعدها.
26. The Financial Times, May 21, 1969.
27. The Financial Times, Mar 5, 1969.
28. The Financial Times, May 21, 1969.
29. نقلاً عن: طوظارى دةنطى ثيَشمةرطة، ذمارة(21)، (حوزةيران، 1969)، ل3.
30. The Financial Times, May 24, 1969.
31. للتفاصيل ينظر: فةرةيدوون عةبدولرِةحيم عةبدولَلا، بارودؤخى سياسى كوردستان- عيَراق 11ى مارتى 1970- 11ى مارتى 1974، (هةوليَر، 2008)، ل 39 وثشتى وىَ.
32. The Financial Times, Mar 12, 1970.
33. Ibid.
34. Ibid.
35. The Financial Times,Mar 13, 1970.
36. أطلق قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني على الكورد الذين حملوا سلاح الحكومة لمحاربة الحركات الوطنية الكوردية ومنذ ظهورهم بشكل شبه رسمي اسم (جاش بوليس) أي (حمير الشرطة) للإستخفاف بهم، واختصرت هذه الكلمة بمرور الزمن الى (جاش) أو (جحوش)، كما كانوا يسمون (ضتة) أحيانا، وهي كلمة كوردية تعني قطاع الطرق أو السفاح. أما الحكومات العراقية فكانت تسميهم بـ(الشرطة غير النظامية) او بـ(فرسان صلاح الدين الايوبي)، ولم تكن بقيادة جلال الطالباني حسب ما جاء في الصحيفة. للتفاصيل، ينظر: عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، المصدر السابق، ص205 وما بعدها؛ عبدالكريم فرحان، حصاد ثورة: مذكرات تجربة السلطة في العراق 1958- 1968، ط2، (لندن، 1996)، ص 81.
37. انشق جلال الطالباني ومجموعة أخرى من أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني عن رئيسه ملا مصطفى البارزاني سنة 1964، ومن ثم عادوا الى صفوف الحزب سنة 1965، ثم التحقوا بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة سنة 1966، وسموا انفسهم بجماعة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وقد وقفوا بجانب الحكومة ضد قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني حتى سنة 1970، وعادوا بعد اتفاقية 11 آذار 1970 مرة اخرى الى صفوف الحزب برئاسة البارزاني. للتفاصيل ينظر: فةرةيدوون عةبدولرِةحيم عةبدولَلا، ذيَدةرىَ بةرىَ، ل 95 وثشتى وىَ.
38. The Financial Times, Mar 13, 1970.
39. Ibid.
40. The Financial Times, Mar 13, 1970.
41. ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، (بيروت، 2004)، ص 496.
42. The Financial Times, Mar 16, 1970.
43. Ibid.
44. Ibid.
45. The Financial Times, May 26, 1971.
46. للتفاصيل ينظر: علي سنجاري، القضية الكوردية وحزب البعث العربي الإشتراكي في العراق، (دهوك، 2006)،ج1، ص43 وبعدها.
47. تأسست هذه الجبهة في 17 تموز 1973 بين حزب البعث العربي الاشتراكي و الحزب الشيوعي العراق، وقد اعترف الحزب الشيوعي بدخوله في هذه الجبهة بحزب البعث كقائد للعملية السياسية والتحول الاشتراكي في البلاد، كما أقر بحق حزب البعث الحصري في العمل السياسي في صفوف الجيش، فيما تم اجازة الحزب الشيوعي رسمياً. وقد رفض الحزب الديمقراطي الكوردستاني الانضمام الى الجبهة. ينظر: اوفرا بينغيو، كرد العراق –بناء دولة داخل دولة-، ترجمة، عبدالرزاق عبدالله بوتاني، (اربيل، 2014)، ص ص133- 134؛ صبرية جرجيس عبدالرحمن ئيمينكي، جريدة التآخي –دراسة تاريخية في موقفها من التطورات السياسية 1967- 1974-، (دهوك، 2013)، ص177- 178.
48. Richard johns, "Iraq and the kurds a sleight of hand", The Financial Times, Mar 7, 1974.
49. Ihsan Hijazi, "Iraq issues ultimatum to kurds", The Financial Times, Mar 13, 1974.
50. Metin Munir, "Kurds strengthen hold on Turkish frontier", The Financial Times, Mar 16, 1974.
51. Ibid.
52. The Financial Times,Mar 28, 1974.
53. Ibid.
54. Ibid.

55. Gwynne Roberts, "Kurds warn Baghdad", The Financial Times, Mar 30, 1974.
56. The Financial Times,Apr 2, 1974.
57. تم اقالة كل من الوزراء: نوري شاويس، احسان شيرزاد (استقال خلافاً لرغبة الحكومة في بقائه)، محمد محمود عبدالرحمن (سامي عبد الرحمن)، محسن دزيي وصالح اليوسفي. وتم تعيين وزراء جدد من الموالين للحكومة وهم كل من:عزيز عقراوي، هاشم عقراوي، عبيدالله بارزاني، عبدالستار طاهر شريف وعبدالله اسماعيل (ملا ماطور). ينظر: جريدة الثورة، 8نيسان 1974؛ جريدة طريق الشعب، 8 نيسان 1974.
58. The Financial Times,Apr 9, 1974.
59. للتفاصيل عن علاقات الكورد مع الولايات المتحدة الامريكية خلال هذه المرحلة، ينظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة الامريكية والمسألة الكوردية في العراق (1961- 1975) دراسة تاريخية سياسية وثائقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة صلاح الدين، (اربيل، كانون الثاني 2008)، ص 101وبعدها.
60. Ihsan Hijazi, " U.S Accused of Military Aid to Kurds ", The Financial Times, Apr 11, 1974.
61. Ihsan Hijazi, " Kurds Set Up " Executive" ,The Financial Times,Apr 18, 1974.
62. The Financial Times,Apr 20, 1974.
a. تقصد جريدة التآخي، في الحقيقة ان الحكومة لم تعتقل احداً خلال هذه الفترة، لانها اعطت مهلة (15) يوماً، ثم اصدرت عفواً قبل بدء العمليات الحربية.
63. Ibid.
64. The Financial Times,Apr 23, 1974.
65. The Financial Times,Apr 25, 1974.
66. Ibid.
67. Gwynne Roberts, "Iraqi Steps Up Drive Against Kurds", The Financial Times, Apr 26, 1974.
68. Ibid.
69. Gwynne Roberts, " Iraq and The Kurds The Other Mideast War", The Financial Times,May 1, 1974.
70. Ibid.
71. Ibid.
72. The Financial Times,May 1, 1974.
73. Ibid.
74. The Financial Times,May 3, 1974.
75. ربما يقصد بها قرية صوريا في ناحية السليفاني بقضاء زاخو، اذ قتلت القوات الحكومة في 16 ايلول 1969 (39) شخصاً وجرحت نحوهم؛ بسبب انفجار لغم أرضي قرب القرية، لم يكن للقرويين أي علاقة بها. للتفاصيل ينظر:مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص 216. الجدير بالذكر ان الصحيفة تذكر خطأً بإن الحكومة قتلت (63) ألف شخص.
76. Richard johns, "Kurds Seek Support In Europe", The Financial Times, May 15, 1974.
77. Gwynne Roberts, "Kurds Claim 200 Iraqis Killed", The Financial Times, June 6, 1974.
78. Richard johns, "Kurds Complain of Genocide", The Financial Times, June 13, 1974.
79. The Financial Times, Aug 30, 1974.
80. Gwynne Roberts, "Kurds Claim to Have Killed 800 Iraqis", The Financial Times, Sep 11, 1974.
81. The Financial Times, Oct 1, 1974.
82. Ibid.
83. Ibid.
84. Ibid.
85. Gwynne Roberts, "Iraq Confident Of Victory Over Kurds ",The Financial Times, Oct 7, 1974.
86. Richard johns, "Russians Pilot Iraqi Bombers Say Kurds", The Financial Times, Oct 11, 1974.
a. حول المساعدات العسكرية التي كانت تقدمها الحكومة السوفيتية للعراق في حربها ضد الكورد، ينظر: مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص341.
87. Gwynne Roberts, " The Kurds " Moscow Grows Impatient ",The Financial Times, Oct 14, 1974.
88. Ibid.
89. Gwynne Roberts, " Iraqis- Execute Kurds ",The Financial Times, Oct 21, 1974.
90. The Financial Times, Oct 30, 1974.
91. The Financial Times, Nov 1, 1974.

92. Gwynne Roberts, " Kurds on Counter offensive ", The Financial Times, Nov 7, 1974.

93. Alain Cass, "Iraqi Government Changes Could Assist Kurds", The Financial Times, Nov 13, 1974.

94. The Financial Times, Nov 15, 1974.

95. Gwynne Roberts, "300 Iraqis Dead Claim Kurds", The Financial Times, Nov 29, 1974.

96. Ihsan Hijazi, " Kurds " Shelling Iraqi City ", The Financial Times, Feb 4, 1975.

97. للتفاصيل ينظر: عمار علي السمر، شمال العراق 1958- 1975 دراسة سياسية، (بيروت، 2012)، ص ص 413- 420.

98. David Housego, "Big Iraqi successes against kurds", The Financial Times, Mar 10, 1975.

99. [1] قدَّر ممثل الصليب الأحمر بأن العراق قدَّم نحو سبعة آلاف قتيل وأحد عشر الف جريح في حربه ضد الكورد، وان ضحايا الكورد كان اقل من هذا الرقم بقليل. ينظر: ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 511.

100. David Housego, "Kurds come under heavy pressure", The Financial Times, Mar 12, 1975.

101. Ibid.

102. Ibid.

103. David Housego, " Iran Arranges Ceasefire Between Iraqis and Kurds ", The Financial Times, Mar 14, 1975.

104. The Financial Times,Mar 20, 1975.

105. Ibid.

106. علي سنجاري، المصدر السابق، ص ص 77- 78.

107. Gwynne Roberts, "Despair as kurds", The Financial Times, Mar 24, 1975.

108. Gwynne Roberts, "Despair as kurds", The Financial Times, Mar 24, 1975.

109. Ibid.

110. Ibid.

111. The Financial Times, Mar 27, 1975.

a. الجدير بالذكر هنا ان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين كان قد طمأن تركيا في خطاب القاه بمناسبة تأسيس حزب البعث في 7 نيسان 1974، بانها ستستلم النفط العراقي الرخيص، مقابل ذلك قامت تركيا بغلق حدودها بإحكام طوال فترة الحرب. ينظر: عصمت شريف وانلي، "كُردستان العراق"، في: جيرارد جالياند، شعب بدون وطن الكرد وكردستان، ترجمه الى العربية، عبدالسلام النقشبندي، (اربيل، 2012)، ص ص266- 267.

112. The Financial Times, Mar 27, 1975.

113. Gwynne Roberts, "After the rebellion", The Financial Times, Apr 3, 1975.

114. Ibid.

115. Ibid.

116. Ibid.

117. Ibid.

118. Ibid.

119. ولد في دمشق سنة 1924، وتلقى تعليمه الثانوي في المعهد العربي الفرنسي "اللاييك". توجّه الى باريس لإكمال دراسته، وتوجه الى جنيف، وحصل منها على درجة الدكتوراه. شارك في النضال السياسي الكوردي في الخارج. حضر العديد من المؤتمرات العالمية ممثلاً عن الشعب الكوردي. اصدر نشرات ومؤلفات ومذكرات سياسية بمختلف اللغات الاوروبية. كما اسس المعهد "الكوردي اللغوي". وعمل ممثلاً في عضوية البرلمان الكوردي في اوروبا، توفي سنة 2011. للتفاصيل يُنظر: مذكراته، من مذكرات عصمت شريف وانلي، (سليمانية، 2014).

120. The Financial Times,Apr 19, 1975.

121. إثر انهيار الثورة الكوردية سنة 1975، ومن أجل دعم الكورد بصورة أوسع، فقد أُعلن في 15 حزيران 1975خلال مؤتمر صحافي عُقِدَ في مجلس اللوردات البريطاني في لندن، عن تشكيل (جمعية الصداقة البريطانية- الكوردية). وكان من ابرز مؤسسيها اللورد كيلبراكن (Kilbracken) الذي أصبح رئيساً للجمعية الجديدة، واللورد سبراتلاين ماكدونالد (SproatIain Macdonald) مدير المنظمة الدولية لمحاربة الفقر، وكذلك جمال علمدار ممثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني في لندن، وقد ادار المؤتمر الصحافي لإعلان الجمعية اللورد آين ماكدونالد سبراتلاين. يُنظر:

Edward Mortimer, "Kurdish Rebels are turning to Britain for support", The Times, (London, Aug 30, 1974.

122. paul ellman, "Kurds Being Victimized", The Financial Times, June 17, 1975.

123. يؤكد السياسي الكوردي علي سنجاري بان الحكومة السورية أبدت في 10 آذار 1975استعدادها دعم الثورة الكوردية. ينظر، كتابه، المصدر السابق، ص68.

124. Gwynne Roberts, "Syria offers kurds help against Iraq", The Financial Times, June 23, 1975.

a. للتفاصيل عن الدعم الذي قدمته ليبيا للكورد، ينظر: فلك الدين كاكه يي، القذافي والقضية الكوردية، ط3، (اربيل، 2008)، ص 13 وبعدها.

125. شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص 256.

دەنگڤەدانا شورەشا ئەیلولا کوردی د روژنامەیا (The Financial Times) یا بریٚتانی دا 1963 –1975

کورتیا لێکولینێ:

روژنامەڤانییا بریٚتانی گرنگییەکا بەرچاڤ داینە بپێشهاتێن سیاسی ل کوردستانا عیراقێ پشتی دەستپێکرنا شورەشا ئەیلولێ ل سالا 1961 یێ، و ژ گرنگترین ڤان روژنامەیان (The Financial Times)، هەر چەندە تایبەتمەندییا ڤێ روژنامەیێ لایەنێن ئابوریبون، بەلێ گەلەك ژ راپورت وگوتارێن خو تەرخانکرینە بو کوردستانێ و شورەشا وێ. گەلەگ ژێدەر هەبوون روژنامەیێ دەنگوباسێن خو ژێ وەرگرتین، بەلێ زورینەیا جاران پەیامنێرێن روژنامەیێ ل بەیروت و ئەنقەرە و تەهران و لدەڤەرا روژهەلاتا ناڤین، راپورت بو د هنارتن، هەروەسا ئێك ژ پەیامنێرێن روژنامەیێ سەرەدانا کوردستانێ و عیراقێ کر، و راپورتێن خو ژ ڤان دەڤەران بو روژنامەیێ فرێدکرن. بەلێ جهێ تێبینیکرنییە کو روژنامێ باس لشورەشا کوردی نەدکر پشتی دەستپێکرنا وێ ل ئەیلولا 1961 یێ هەتا سالا 1963 یێ، و پشتی شەری دوبارە دەستپێکری ل کوردستانێ ل 10 خزیرانا 1963، روژنامێ دەست بگرنگیدانێ کر ب کوردان، بەلێ ئەڤ گرنگیدانە مایە د چارچوڤەکێ سنوردارکریدا هەتا سالا 1974 یێ، ولڤێ سالێ پەیامنێرێن روژنامێ برەنگەکێ بەرفرەهـ دویڤچوونا دەنگوباسێن شورەشێ کرن، و ئەو پەیامێن پەیامنێرێن روژنامێ ڤرێدکرن پری پێزانین بوون، لەورا ئەڤ روژنامەیە دهێتە هژمارتن ژێدەرەکێ گرنگ لسەر شورەشا ئەیلولێ ل کوردستانێ.

Kurdish Revolution of Aylul (September) in British Financial Times 1963- 1975

Abstract

The British press has given a clear interest about the developments of the political situation in Kurdistan -Iraq after the outbreak of September 1961 revolution, and among the most prominent newspapers was the *Financial Times*. Despite the fact that the newspaper's concerns are mainly focused on the economic aspects; nevertheless it has allocated several reports and articles for Kurdistan and its revolutions. The sources from which the newspaper got reports from varied, but mostly the correspondents of the newspaper in Beirut, Ankara, Tehran and in the Middle East were sending reports. Additionally, in one occasion, one of its correspondents actually visited Kurdistan and Iraq, and sent his reports from the ground. It is worth noting that the paper did not address the Kurdish revolution until 1963, after the resumption of fighting in Kurdistan then it began writing about the Kurds with limited coverage and not up to the level of events until 1974. In that year, the newspaper's reporters covered the news of the revolution more broadly and closely. To an extent, the reports published in this period were marked by abundance and richness of information. Thus, this newspaper can be considered as an indispensable source for September's revolution in Kurdistan.